

توضيح الأفكار لمعاني تفتيح الأنظار

العلامة البارِع والحجة المتقن مجد بن إسماعيل الأمير

الحسنى الصنعانى صاحب « سبل السلام »

المتوفى فى عام ١١٨٢ من الهجرة

حقيقه ، وكتب له مقدمة علمية
فى نشأة العلوم الاسلامية عامة وعلم أصول الحديث خاصة

مُجَلِّدُ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْمُجِيدِ

مفتش العلوم الدينية والعربية
بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية

الجزء الأول

الناشر

المكتبة السلفية

المدينة المنورة

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على آلائه ، وصلاته وسلامه على خاتم أنبيائه ، وعلى آله وصحبه وأوليائه . اللهم إني أحمدك أحب الحمد إليك ، وأرضى الحمد عندك ، وأرجى الحمد للمزيد من فضلك ، حمداً نبليغ به رضاك ، ونؤدى به ماوجب في أعناقنا لك ، حمد معترف بأيديك التي بدأت بها متفضلاً ، وواليها بمنتك ، مقرباً بالعجز عن أداء حق الشكر . وأصلى وأسلم على المبعوث رحمة للعالمين ، وهداية للمتبصرين ، ونوراً للسايرين ، وعلى آله وصحبه ، وعترته وحزبه ، وعلى من سلك طريقه ، وسار على نهجه إلى يوم الدين .

وأما بعد ، فإن الله تعالى قد أخذ على علماء هذه الأمة عهداً أن يبينوا دينه الذي شرعه لهم ، وأن يقوموا على حياطته ورعايته ، وأن يشكروا الله سبحانه على ما منحهم من نعمة العلم به بإبلاغه كجاءه وتبصير من استرشد بهم . وإن من أجل هذه العلوم علم الحديث النبوي ، فهو التالي لعلم القرآن في المنزلة ، وهو المبين لإجمال القرآن ، والمفسر لغامضه ، وإن للحديث الشريف أصولاً لا يسوغ للمتصدي لعلوم الشرع أن يجهلها أو يقصر فيها ، والإضاع سعيه ، وبطل مقصده .

وهذا كتاب « توضيح الأفكار ، لمعاني تنقيح الأنظار الذي أصفه العالم البارع ، والحجة المتقن ، العلامة محمد بن إسماعيل الأمير الحسنی الصنعاني المتوفى في عام ١١٨٢ من الهجرة ، وهو شرح على كتاب « تنقيح

الأنظار» تأليف الإمام الحافظ العلامة النظار محمد بن إبراهيم الوزير الحسنى البينى الصنعانى المتوفى فى عام ٨٤٠ أربعين وثمانمائة من الهجرة لثلاث بقين من شهر الحرام عن خمسة وستين عاما إلا خمسة أشهر ، وقد اشتهر كل من الشارح والمصنف بالتحريرو والتجبير والتدقيق والتحقيق ، وما منهما إلا صاحب مصنفات سارت سير الشمس ، وانتفع بها من لا يحصى من الخلق ، ومن أشهر مصنفات الشارح التى نشرت قبل اليوم كتاب « سبل السلام » الذى شرح فيه كتاب « بلوغ الحرام ، من أدلة الأحكام » لحافظ عصره العلامة ابن حجر ، شرحا وسطا فى نمط عالٍ من الجمع والتحقيق ، ومن أشهر مؤلفات المصنف التى نشرت قبل اليوم كتاب « إيثار الحق على الخلق » وهو كتاب ممتع جليل النفع ، وسند كثر ثبت مؤلفاتهما حين يفضى بنا القول إلى الترجمة لهما ، فى أعقاب المقدمة التالية لهذا الافتتاح

وقد دعانى إلى التوفر على إخراج هذا الكتاب لأول مرة واحتمال العناء فى سبيل تحقيقه ما وجدته فيه من الدقة الفائقة والاستيعاب الشامل لأطراف البحث والرغبة الخالصة فى الوصول إلى الحق من كل من الشارح وصاحب الأصل ، وأنى رأيت الأمة العربية فى مستهل نهضة عامة يحاول المخلصون من أبنائها أن يوجهوها فى طريق الخير ويلفتوا ناشئتها إلى ما كان لسلفهم الصالح من مجد ورفعة شأن واثقين أنه لا يصلح شأن آخر هذه الأمة إلا بما صلح به شأن أولها ، فرأيت أن يكون لى جهد متواضع فى بناء هذه النهضة ، على قدر ما وهبني الله من قدرة ، وفى السبيل التى وضعتنى يد القدرة فيها ، وأنا أرجو أن يكون هذا العمل — ولو على سبيل الجواز — استجابة لما أخذ الله من الميثاق على علماء هذه الأمة بأن يبينوا للناس دينهم الذى ارتضى لهم ، كما أرجو أن

أكون قد أدت حق الأمانة العلمية في تحقيق هذا الكتاب باخراجه في صورة صحيحة متقنة أو قريبة من الصحة والإتقان ، وأن يجعل الله — جلت قدرته — جزأئى عنده على ما بذلت من جهده فيه جزاء من بذل الوسع وأفرغ الطاقة ولم يدخر شيئاً كان في مكنته أن يبذله ، إنه سبحانه ولي الجزاء ، وهو حسين ونعم الوكيل .

ولا يفوتنى في هذا الموضوع أن أذكر بمزيد الحمد وطيب الثناء هذه اليد المشكورة التي بذلت لنا العالم المحقق القاضي محمد بن عبد الله بن حسين العمري اليمني ، فانه الذي أرشدنا إلى الكتاب أول الأمر ، ثم تفضل فأحضر لنا نسختين مخطوطتين منه وأذن لنا أن نطبع الكتاب عنهما ، وتفضل بعد كل هذا فسمح بأن تقدم إحدى النسختين إلى الدار التي اعترمنا نشره فيها ، مع علمه بأن هذه النسخة لن ينتفع بها بعد أن يجري الطبع عليها ، وذلك رغبة منه في أن يسير العمل في الكتاب سيراً سريعاً لا يبطل به استنساخه أو غير ذلك مما يحتاج إليه النشر . جزاه الله على هذا الصنيع أفضل ما يجزى عالماً حريصاً على نشر العلم ، وسنصف النسختين حين نتكلم على منزلة الكتاب العلمية وعملنا فيه .

وأحب أن أذكر هذه المأثرة التي تفضل بإسداؤها فرع الدوحة الأمامية اليمنية ، حضرة صاحب السمو الملكي الأمير سيف الاسلام عبد الله وزير المعارف في حكومة اليمن ونجل حضرة صاحب الجلالة ملك اليمن المتوكل على الله الامام يحيى بن محمد حميد الدين ، فقد تفضل — حفظه الله — فأمر بالإسهام في نفقات طبع هذا الكتاب ، كما هو دأبه في سائر المشروعات العلمية ، حرصاً من سموه على العلم ، ورغبة في نشر الآثار الدينية القيمة ، وغيره على ذخائر

علماء الدين أن تأتي عليها يد الضياع أو الإهمال ، كتب الله لسموه هذه اليد
الكريمة في سجل الباقيات الصالحات ، آمين .

رب إني أبرأ إليك من الحول إلا بك ، وأسألك المزيد من فضلك
ومعوتك ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين ؟

كتبه المعتز بالله تعالى وحده

أبو رجاء

محمد محي الدين عبد الحميد

القاهرة : } منتصف شعبان من عام ١٣٦٦ من الهجرة
٣ من يولييه ١٩٤٧ الميلادية

مقدمة

في نشأة العلوم الإسلامية عامة ، وعلم أصول الحديث خاصة

بقلم

محمد محيي الدين عبد الحميد

عفا الله عنه

الحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى

كان العرب في جاهليتهم أمة أمية ، لا يحفلون بما تضرب به الأمم من حولهم من علم أو مدنية ، لا يقرءون كتاباً ، ولا يلتمسون علماً إلا ما يأتيهم عفواً عن مخالطهم من بعض أهل الكتاب ، ولا يرغبون في نظام ، ولا يحاولون أن تكون لهم حياة اجتماعية مستقرة ، وقل منهم من كان يخط يمينه . وكانت لهم — مع ذلك — أجداد من خلق وصفات إنسانية ، فهم أبطال مغاوير ، وأجواد بهاليل أباة للضيم ، حماة للجبار ، أعتاء عما يخل بالمروءة ، إلى غير ذلك مما اشتهروا به من مكارم ، وعرف لهم من جليل الصفات ، وكانوا ذوى فخر بصنائعهم مع أودائهم وأعدائهم ، يتحدثون كثيراً عن أيام انتصاراتهم ، ويقولون كثيراً في تمجيد أنفسهم ، وكان لكل قبيلة منهم شعراء وخطباء هم الألسنة الناطقة بمادح قومهم ومفاخرهم ، والمقاول الذابة عن أعراضهم ، وكان لابد لجمهورتهم أن يعوا ما قال شعراؤهم وخطباؤهم ، فكان من يحسن الكتابة منهم — وقليل ما هم — يخط أقوال الشعراء والخطباء على ما تيسر له من حجر أو عظم أو نحو ذلك ، وكان الذين لا يحسنون الكتابة — وهم السواد الأعظم منهم — يستظرون هذه الأقوال ليؤدوها عند الحاجة إليها ، وعلى هذا سارت حياتهم كلها ، فتمكنت لهم بطول المران حافظه قوية ، وبديهة حاضرة ، فلم يكن يعجز أحدهم أن يستظهر القصيدة أو الخطبة متى سمعها من قائلها ، ولم يكن يعجز أحدهم أن يودى ما استظهره متى دعت حاجته إلى أدائه ، وكان كبارهم وذوو السن منهم ينقلون إلى ناشئتهم ما وعده من أخبار وأقوال يُعدونهم بها لقابل حياتهم ويهيئونهم لما يجد لهم من مواقف ، ذلك أمر متعارف مشهور لا ينكره أحد من العرب ولا من خصوم العرب ، وقد ذكرناه هنا لنبين لهؤلاء الذين ينكرون أن يصلنا الكثير من شعر العرب وخطبهم وأحاديث أيامهم — مع ما كانوا عليه من البداوة وتفرق الكلمة وبعد مواطن بعضهم عن مواطن بعض — أن هذه الأسباب التي زعموا أنها بسبيل أن تقطع

بيننا وبين أخبارهم وأقوالهم هي بنفسها التي وصلت بيننا وبينهم ، وهي بنفسها التي تتخذها دليلاً على صحة مذهب إليه أوائلنا ، ونحن إذ نقول ذلك إنما نستمك بالدليل الأقوى الذي تؤيده السنن الطبيعية التي فطر الله الناس عليها وأنهم حين يذهبون إلى مذهبوا إليه إنما يستمسكون بفروض جدلية لا تهوى على النهوض بما يذهبون إليه ولا تستطيع أن تصمد في وجه الحق فضلاً عن أن تناهضه أو تدفعه ، فليسأل أولئك القوم أنفسهم عن ذكريات نشأتهم فان كانوا لا يزالون قادرين على استعادتها والحديث عنها ورواية ماجرى عليهم من أحداث وما سمعوا من أحاديث فهذا هو عين ما نصف العرب به ، وليس من فرق بينهم وبين العرب في ذلك إلا أن الدواعي قد توافرت للعرب على الاتصاف بما نصفهم به ، وإن لج بهم العناد فزعوا أنهم لا يقدرون على ذكرها فليس ذلك بضلماً فيما نذهب إليه ، لأن ذلك لا يكون إلا من عيب في فطرتهم هم أنفسهم ، فأما الفطر المستقيمة التي فطر الله الناس عليها والتي مرنت على ما يقويها ولا يعارضها — ومنها فطر العرب الذين نتحدث عنهم — فهذه فطر خليفة بأن تعي وتحفظ وتؤدى وتبلغ ، ولا تخرم مما وعت وحفظت شيئاً عند أدائها إلا أن يكون شيئاً لا يفسد الأصل الذي قصدوا إليه ، كتبديل لفظ بلفظ يؤدي مؤداه وكتقديم لفظ على لفظ أو جملة على جملة حين لا يكون تقديم المقدم وتأخير المؤخر أمراً ذا بال ، فلا يحسبن هؤلاء الذين نغنيهم بكلامنا هذا أنهم — حين يستملون على ما يذهبون إليه بما يسمونه اضطراب الرويات بالتقديم والتأخير ، وتغاير الألفاظ — قد ظفروا بالدليل القاطع والحجة الدامغة ، فان هذا التبديل الذي ذكرنا شأنه وهذا التقديم والتأخير وغير هذين من وجوه الاختلاف في الرويات أمور تدعو إليها الطبيعة التي كان عليها العرب ، ولو أن المروي عنهم قد جاء متسقاً لا يختلف في لسان بعض الرواة عن بعض لكان ذلك هو الدليل القاطع على الافتعال والاصطناع ، ولكان لما ذهبوا إليه وجه وجيه .

وبعث الله رسوله النبي الأُمي العربي محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم ، من أطيب العرب أرومة ، وأكرمهم محتماً ، وأوسطهم نسباً ، وأنزل عليه القرآن هدى للناس وبينات من الهدى والفرقان ، وأمره بتبليغه ، وجعله آيته الخالدة على الدهر ، ومعجزته الباقية مابقي الناس ، وشدد في الحفاظ عليه ووعد به بأن يحفظه من التبديل والتحريف اللذين أصيبت بهما كتب السماء السابقة في النزول عليه ، وكان الرسول يبين هذا القرآن بقوله وعمله ، فيفصل مجملاً ويخصص علماً ، ويفسر مبهماً ، وكان — مع ذلك — حريصاً على القرآن أشد الحرص ، راغباً في أن يظل بعيداً عن الاختلاط بغيره أعظم الرغبة ، وكان — صلوات الله وسلامه عليه — يعرف ما عليه العرب قومه الأولون الذين يتلقون عنه من البداوة والبطورة الأولية، فأذن لمن كان يكتب منهم أن يكتب ماشاء الله له من القرآن الكريم ، واتخذ لنفسه كتاباً كان من بعض شأنهم أن يكتبوا له ما ينزل عليه من القرآن ، فأما أقواله وأفعاله — صلوات الله وسلامه عليه — فلم يأذن لأحد في كتابتها ، بل أمر كل أحد ألا يكتب عنه منها شيئاً ، وأمر من كتب منها شيئاً أن يحو ما كتبه ، فقد روى مسلم في صحيحه عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تكتبوا عني ، ومن كتب عني غير القرآن فليحجه ، وحدثوا عني ولا حرج ، ومن كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار ^(١) » حتى إنه لم يأذن لمن كانوا يفدون عليه من العرب يتعلمون منه أمور دينهم إلا بأن يحفظوا ما سمعوه منه ويعوه ويبلغوه من وراءهم من قومهم إذا رجعوا إليهم ، ولو كان آذنا لأحد بالكتابة لأذن لهؤلاء

(١) انظر صحيح مسلم (٢ - ٣٩٣ طبع بولاق)

لأنهم مبتدئون وهم في حاجة ماسة إلى أن يتخذوا لأنفسهم من تعاليمه دستوراً
ينظرون فيه إذا دعت حاجة إلى النظر ، روى البخاري في صحيحه^(۱) عن ابن
عباس « أن وفد عبد القيس أتوا النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : من الوفد ؟
— أو من القوم ؟ — قالوا : ربعة ، قال : مرحباً بالقوم — أو بالوفد — خير
خزايا ولا ندامى ، قالوا : إنا نأتيك من شقة بعيدة ، وبيننا وبينك هذا الحى من
كفار مضر ، ولا نستطيع أن نأتيك إلا في شهر حرام ، فمرنا بأمر نخبه به من
وراءنا ندخل به الجنة ، فأمرهم بأربع ، ونهاهم عن أربع ، أمرهم بالإيمان بالله
عز وجل وحده ، قال : هل تدرون ما الإيمان بالله وحده ؟ قالوا : الله ورسوله أعلم ،
قال : شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ،
وصوم رمضان ، وتعطوا الخمس من المغنم ، ونهاهم عن الدباء والحتم والمزفت ، قال
شعبة : وربما قال المقير ، قال النبي صلى الله عليه وسلم « احفظوه عنى وأخبروه
من وراءكم » فهؤلاء قوم بينهم وبين موطن النبي صلوات الله وسلامه عليه
المسافة البعيدة ، ولا يصلون إليه حتى يبروا ببلاد قوم بينهم وبينهم عداوة ، فهم
يخشون بأسهم ، فلذلك لا يستطيعون السفر إلى رسول الله إلا في بعض الأشهر
الحرام التي لا يمتدى فيها بعض العرب على بعض ، وهم — فوق هذا كله — مبتدئون
في دين الله ، وهم يريدون أن يأمرهم بأمر يبلغونه لمن وراءهم من قومهم إذا رجعوا
إليهم ، فلا يأذن لهم في كتابة قواعد الاسلام ، وإنما يقول لهم « احفظوه عنى
وأخبروه من وراءكم » والحكمة في هذا راجعة إلى أمرين : الأمر الأول حرصه
الشديد صلى الله عليه وسلم على ألا يكتب عنه غير القرآن حتى لا يختلط غير
القرآن بالقرآن ، وعلى الأخص عند قوم أميين قد يتصور فيهم أن يفهموا أن كلا
من بابة واحدة ، ولم لا يتصور فيهم مثل ذلك ؟ أليس من القريب أن يقول
أحدهم : هذه تعاليم محمد التي سمعناها منه وقد كتبناها عنه وأذن لنا في كتابتها

ثم يظول الأمد فاذا ذلك مختلط لا يستطاع التمييز بين بعضه وبعض ، والأمر
الثاني ثقته الأكيدة صلوات الله عليه بما فطر عليه قومه من قوة الحافظة والقدرة
على الرجوع إليها ، من غير أن يتسرب إليه خوف بأنها قد تفتت أو تعجز عن
الأداء ، بل إنه لم يأذن لمن شكك إليه سوء الحفظ أن يكتب عنه ما يسمعه منه من
الحديث ، واكتفى بأن يدعوله بالحفظ أو بنحو ذلك ، روى البخارى فى صحيحه^(١)
عن أبى هريرة ، قال : قلت : يا رسول الله ، إني أسمع منك حديثاً كثيراً أنساه
قال : ابسط رءاءك ، فبسطته ، قال : فغرف بيديه ثم قال : ضمه ، فضمته ، فما
نسيت شيئاً بعده .

وكان للناس فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاث طرق فى معرفة الشرع :
الطريق الأولى أن يأخذوا عنه مباشرة بالسمع منه : إما لأن سائلاً سأله فهو يجيبه ،
وإما لأنه يبدوهم بالموعظة التى كان يتخولم بها ، وهذه الطريق أعم الطرق الثلاث ،
وأكثرها ، والطريق الثانية أن يأخذ بعضهم عن بعض صلى الله عليه وسلم
فإن بعضهم كان يشغله الصَّفْقُ فى الأسواق عن ملازمة النبي صلى الله عليه وسلم
فكان يرجع فى بعض ما أهمه إلى بعض من سمع من رسول الله ، وكان بعضهم
يستحي أن يسأله فى وسط بيته وبين النبي من يسأله ، ودواعٍ آخر غير ما ذكرنا
كانت سبباً فى أن يأخذ بعضهم عن بعض ، ولم يكونوا يرون بذلك بأساً
روى البخارى فى صحيحه^(٢) عن أبى هريرة رضى الله عنه ، قال : إن الناس
يقولون : أكثر أبو هريرة ! ولولا آيتان فى كتاب الله ما حدثت حديثاً ، ثم
يتلو (إن الذين يكتمون ما أنزلنا من البينات والهدى — إلى قوله الرحيم) إن
أخواننا من المهاجرين كان يشغلهم الصَّفْقُ بالأسواق ، وإن إخواننا من الأنصار

(١) انظر صحيح البخارى (١ - ٢٣ طبع بولاق سنة ١٢٨٠)

(٢) انظر صحيح البخارى (١ - ٢٣ طبع بولاق سنة ١٢٨٠)

كان يشغلهم العمل في أمواهم ، وإن أبا هريرة كان يلزم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، يشبع بطنه ، ويحضر مالا يجضرون ، ويحفظ مالا يحفظون . وروى البخارى فى صحيحه^(١) عن عبد الله بن عباس عن عمر رضى الله عنهم ، قال : كنت أنا وجار لى من الأنصار فى بنى أمية بن زيد — وهى من عوالى المدينة — وكنا نتناوب النزول على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ينزل يوماً وأنزل يوماً ، فاذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي وغيره ، وإذا نزل فعل مثل ذلك ، فنزل صاحبى الأنصارى يوم نوبته ، فضرب بابى ضرباً شديداً فقال : أئم هو ؟ ففزعت فخرجت إليه ، فقال : قد حدث أمر عظيم ، فدخلت على حفصة فاذا هى تبكى ، فقلت : طلقكن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قالت : لا أدرى ، ثم دخلت على النبى صلى الله عليه وسلم فقلت وأنا قائم : أطلقت نساءك ؟ قال : لا ، قلت : الله أكبر . وروى^(٢) البخارى فى صحيحه عن على ابن أبى طالب رضى الله تعالى عنه ، قال : كنت رجلاً مذاءً فاستحييت أن أسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأمرت المقداد بن الأسود فسأله ، فقال « فيه الوضوء » . والطريق الثالثة : أن يكون لأحدهم فهم فى شىء من القرآن الكريم أو من حديث سمعه من النبى صلى الله عليه وسلم فيعمل بهذا الفهم ، ثم قد يعرض فهمه على رسول الله وقد لا يعرضه ا كتفاء بأن أصل فهمه وارد عن الله ورسوله ، وإذا عرض فهمه فقد يقره النبى صلى الله عليه وسلم وقد يبين له أنه أخطأ ، وقد يبين له وجه الخطأ وقد يكتفى بالبيان العام ، روى أن النبى صلى الله عليه وسلم أمر أصحابه يوم الأحزاب أن يصلوا العصر فى بنى قريظة ، وأن بعضهم اجتهد فقال : إنه صلى الله عليه وسلم لم يرد

(١) انظر صحيح البخارى (١-١٩) طبع بولاق سنة ١٢٨٠

(٢) انظر البخارى (١-٣٢) طبع بولاق سنة ١٢٨٠

منا تأخير صلاة العصر ، وإنما أراد سرعة النهوض إلى بني قريظة ، فصلوا
العصر في الطريق ، فهذا الفريق نظر إلى المعنى المقصود من الأمر ، وأن بعضهم
امتثل النص بظاهره فأخر العصر حتى كان في بني قريظة فصلها ليلا ، ويروى
أن رجلين من الصحابة خرجا في سفر فحضرت الصلاة وليس معهما ماء ، فصليا ،
ثم وجدا الماء في الوقت فأعاد أحدهما ولم يعد الآخر ، فلما رجعا إلى النبي ذكر له
ذلك ، فصوبهما ، وقال للنبي لم يعد الصلاة منهما : أصبت السنة وأجزأتك
صلاتك ، وقال للآخر : لك الأجر مرتين ، بل لقد أجاز النبي صلى الله عليه وسلم
لنبي الفهم والرأى أن يجتهد فيما لم يجد فيه نصا إذا كان رجوعه إليه صلى الله عليه
وسلم مما يشق ، فقد روى معاذ بن جبل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما
أراد أن يبعثه إلى اليمن قاضيا قال له : كيف تصنع إن عرض لك قضاء ؟ قال :
أقضى بما في كتاب الله ، قال : فان لم يكن في كتاب الله ؟ قال : فبسنة رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال : فان لم يكن في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : أجتهد رأى ، لا آلو ، قال : فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم صدرى ثم
قال : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

ويجىء عصر الخلفاء الراشدين رضى الله عنهم فلا يكتب المسلمون من
حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا يذيعونه في الناس مع حاجتهم إلى
هذه الأحاديث إذ كانت تعرض لأحدهم الحادثة من الحوادث فلا يجد فيما وعاه
من قضاء رسول الله أو إرشاده في هذه الحادثة شيئا ، كما روى قبيصة بن ذؤيب
قال : جاءت الجدة إلى أبي بكر رضى الله عنه فسألته عن ميراثها ، فقال أبو بكر :
ليس لك في كتاب الله شيء ، وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه
وسلم شيئا ، فارجع حتى أسأل الناس ، فسأل عنها ، فقال المغيرة بن شعبه :
حضرت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعطاها السدس ، فقال أبو بكر : هل

ملك أحد ؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصارى فقال مثل مقال المغيرة ، فأنفذه لها أبو بكر ، ويروى أن الجدة التي جاءت أبا بكر رضى الله عنه هي أم الأم ، وأن الجدة أم الأب جاءت إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه فسألته ميراثها ، فقال لها : مالك في كتاب الله عز وجل شيء ، وما كان القضاء الذى قضى به إلا لغيرك ، وما أنا برائد في الفرائض شيئاً ، ولكن هو ذلك السدس ، فإن اجتمعما فيه فهو بينكما ، فأيكما خلت به فهو لها^(١) .

وإذن فقد كان الصحابة في مسيس الحاجة إلى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث ، لأن أمر المسلمين قد صار إليهم فهو المسئولون عنه وحدهم ، وللتناس أفضية لا بد أن يفصلوا فيها بما في كتاب الله أو في سنة رسول الله ، وهذا كتاب الله بين أظهرهم يحفظونه أو يستطيعون الرجوع إليه في الألواح الذى كتبت لرسول الله في وقت تنزيله ، فأما سنة رسول الله فلم تكتب ، وليس فيهم من يدعى حفظ جميعها ولا أكثرها ، وكل واحد منهم قد فاتته من قول الرسول أو فعله الشيء الكثير ، ومع ذلك لم تطب أنفسهم بكتابة الحديث وجمعه ، واقتصروا على كتابة القرآن لم يتجاوزوه ، حتى القرآن الكريم لم تطب أنفسهم بجمعه إلا بعد أن أن نار بينهم جدل وطال حوار ، ثم شرح الله صدر الخليفة لاستماع مشورة إخوانه وقد كان يقول « شيء لم يفعله رسول الله ، فلا أفعله »

وإنما انصرفوا عن كتابة الحديث عملاً بذلك الحديث الذى أثناه في صدر هذه الكلمة من رواية مسلم « لا تكتبوا عنى ، ومن كتب عنى غير القرآن فليمحاه ، وحدثوا عنى ولا حرج » وكأنهم وجدوا أنفسهم بين إحدى اثنتين : مصلحة يجلبونها ، ومفسدة يدرءونها ، فأما المصلحة فى التيسير على

(١) انظر الكفاية فى علم الرواية (٢٦ طبع حيدر آباد ١٣٥٧)

أنفسهم وعلى المسلمين في زمنهم وفيما بعد زمنهم ، بأن يجمعوا لهم ما وعاه الثقات منهم ومن لحق بهم من الحديث ليرجعوا إليه في فهم دينهم وفي الفصل في أقضيتهم وفي غير هذا وذلك ، وأما المفسدة فالخوف على المسلمين — وهم إذ ذلك بدؤوا في الأغلب الأعم — أن يخالطوا بين القرآن والحديث فيدخلوا في القرآن ما ليس منه أو ينقصوا منه شيئاً هو منه ، فتكون أمة محمد صلى الله عليه وسلم كغيرها من الأمم التي بدلت في كتابها فزادت فيه أو نقصت منه . فلما وجدوا أنفسهم بين إحدى هاتين الخصلتين آثروا أن يدرءوا المفسدة ويحتملوا في سبيل ذلك من الجهد ما لا يحتمله إلا هم أو مثلهم ممن خالق للجهد والكفاح واحتمال المكاره في سبيل المقصد النبيل .

فلم يجدوا بداً من أن يصر فواهمهم إلى نشر الحديث بطريق الرواية ، وهي التي أذن لهم النبي صلى الله عليه وسلم فيها حيث يقول « وحدثوا عني ولا حرج » وحيث يقول « احفظوه عني ، وأبلغوه من وراءكم » وكانوا يروون ما وعوه عن الرسول إما بنفس الألفاظ التي سمعوها منه صلى الله عليه وسلم إن كانت لا تزال عالقة بأذهانهم — وذلك هو الأغلب الأكثر — وإما بما يؤدي معناها من ألفاظ غيرها إن غابت ألفاظ الرسول صلى الله عليه وسلم عنهم ، ذلك لأنهم كانوا يعلمون حق العلم أن المقصود من الحديث هو المعنى غالباً ، ولما يتعلق حكم بلفظ الحديث ، بخلاف القرآن ، فإن لألفاظه مدخلات في الإعجاز الذي هو مقصود بكل آية منه ، فلا يجوز إبدال لفظ منه بلفظ آخر وإن كان مرادف له ، ولعل هذا أحد الوجوه التي فضلوا من أجلها الاكتفاء في الكتابة بكتابة القرآن الكريم . على أن منهم من لم يكن يرضى أن يروى عن الرسول إلا ما يثق بأنه هو اللفظ الذي سمعه منه وسنعود إلى بيان ذلك قريباً .

ووهبهم الله صبراً على طلب الحديث عند أهله ، مع حافظة واعية ، ونفس صافية ، وذهن يصل إلى تبين المراد ويعي ما يلقى إليه أشد الوعي .

وإن قوما انحدرت نظفهم من أصلاب رجال حفظوا أشعار شعرائهم ووعنها صدورهم من غير أن يقيدوها بالكتابة إلا ما كان يحدث في التدرة التي لامعول عليها ، إن قوما انحدرت نظفهم من أصلاب قوم لهم هذه المنزلة في الوعي والحفظ والابلاغ والنقل فخلدقون أن يحفظوا حديث رسولهم ، وهم يعلمون أن في هذا الحديث بياناً للقرآن الكريم وتفصيلاً لما أجل فيه ، وهذا القرآن هو الذي ملأ أنفسهم وأخذ عليهم الأسباب فلم يستطيعوا إلا الإذعان له ، وهذا الرسول هو الذي أكبروه وأجلوه وعظموه ووقروه وفدوه بالأنفس والأموال

* * *

٤

وجملة الأمر أن عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد انقضى ، ولم يكتب أحد من أصحابه شيئاً من الحديث لنفسه أو لغيره ، إلا الشيء القليل النادر: منه ما كان من قصة كتابة بعض الصحابة لأبي شاه — وهو رجل من أهل اليمن — بأمر الرسول صلوات الله وسلامه عليه، خطبة من خطبه صلى الله عليه وسلم، ومنه ما ذكر أبو هريرة من شأن عبد الله بن عمرو بن العاص ، ومنه ما كان من قصة صحيفة لعلي بن أبي طالب فيها شيء من العلم . حدث البخاري بسنده عن أبي هريرة حديثاً طويلاً اشتمل على خطبة لرسول الله صلى الله عليه وسلم جاء فيها بيان حرمة مكة ، وفي آخر هذا الحديث قول أبي هريرة : فجاء رجل من أهل اليمن فقال : اكتب لي يا رسول الله ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « اكتبوا لأبي فلان » . وحدث البخاري أيضاً بسنده عن أبي هريرة أنه قال : ما من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم أحد أكثر حديثاً عنه مني ، إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب . وحدث البخاري أيضاً بسنده إلى أبي جحيفة قال : قلت لعلي : هل عندكم كتاب ؟ قال : لا ، إلا كتاب

الله أو فهم أعطيه رجل مسلم أو مافى هذه الصحيفة ، قال : قلت : وما فى هذه الصحيفة ؟ قال : العقل ، وفكك الأسير ، ولا يقتل مسلم بكافر^(١) .

وفى هذه الأحاديث إشكال مع ما أثراه من حديث مسلم « لا تكتبوا عنى ومن كتب شيئاً غير القرآن فليمحاه ، وحدثوا عنى ولا حرج » ومع ما استظهرناه من عباراته صلى الله عليه وسلم الواردة فى حفظ الحديث واستظهاره وإبلاغه عنه وقد مضى ذكر ذلك ، وقد خطر هذا الاشكال من قبل على بال السلف الصالح من علماء هذه الأمة فذكروا وجوها للجمع بين الاذن بالكتابة فيما ذكرنا هنا وحظر الكتابة فيما روى مسلم ، فأما الامام النووى فقد قال فى شرحه لصحيح مسلم « كان بين السلف من الصحابة والتابعين اختلاف كثير فى كتابة العلم ، فكرهها كثيرون منهم ، وأجازها أكثرهم ، ثم أجمع المسلمون على جوازها وزال ذلك الخلاف ، واختلفوا فى المراد بالحديث الوارد فى النهى : فقيل : هو فى حق من يوثق بحفظه ويخاف على اتكاله على الكتابة إذا كتب ، وتحمل الأحاديث الواردة بالاباحة على من لا يوثق بحفظه كحديث اكتبوا لأبى شاه ، وحديث عمرو بن حزم الذى فيه الفرائض والسنن والديات ، وحديث كتاب الصدقة ونُصِبَ الزكاة الذى بعث به أبو بكر رضى الله عنه أنسأ رضى الله عنه حين وجهه إلى البحرين ، وحديث أبى هريرة أن ابن عمرو بن العاص كان يكتب ولا أكتب ، وغير ذلك من الأحاديث . وقيل : إن حديث النهى منسوخ بهذه الأحاديث ، وكان النهى حين خيف اختلاطه بالقرآن ، فلما أمن ذلك أذن فى الكتابة . وقيل : إنما نهى عن كتابة الحديث مع القرآن فى صحيفة واحدة لتلا يخلط فيشتبه على القارىء ، والله أعلم^(٢) . فهذه ثلاثة أوجه جمع بها الامام

(١) روى البخارى هذه الأحاديث كلها فى باب « كتابة العلم » انظر صحيح

البخارى (ص ٢١)

(٢) انظر شرح النووى على مسلم بهامش القسطلانى (ج ١٠ ص ٤٥٧)

النورى بين النهى والاباحة ، والنفس غير مطمئنة إلى واحد منها ، فأما الأول
فلسنا نستطيع أن نؤمن بأن ابن عمرو بن العاص رضى الله عنه كان غير موثوق بحفظه،
ولو استطاع باحث أن يثبت أن الأحاديث التى تتضمن الاذن بالكتابة كلها
كانت متأخرة عن حديث النهى عنها وعن الأحاديث التى تبين أن طريق
الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو الحفظ والوعى والتثبت من غير كتابة
لو استطاع واحد من الناس أن يثبت ذلك حتى يكون النهى منسوخا بالاباحة
لسكان هذا الوجه أقرب الوجوه إلى أن يؤخذ به ، ولا استقام للباحثين أن يذكروا
أن آخر العهد برسول الله صلى الله عليه وسلم كان على الاذن لأصحابه بكتابة
الحديث ، لأن القرآن الكريم كان قد حفظه الكثيرون من الصحابة وأمن
الرسول عليه من الاختلاط والاشتباه بغيره .

* * *

٥

وقد روى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عنه أنه قال « نضر الله امرأ
سمع مقالتي فوعاها وحفظها وأداها ، فرب حامل فقه غير فقيه ، ورب حامل فقه
إلى من هو أفقه منه » ورووا أنه قال « حدثوا عنى كما سمعتم ولا حرج ، إلا من
افترى على كذبا متعمدا بغير علم فليتبوأ مقعده من النار »

والظاهر من استقراء حالهم أن منهم من فهم فى هذين الحديثين ونحوهما أنه
يجب على من يريد أن يحدث عنه صلى الله عليه وآله وسلم أن يروى ألفاظه النبوية
بصيغها ليكون محدثا كما سمع ، وأن منهم من فهم ما أشرنا إليه من قبل من أن
المدار على إصابة التيقن من المعنى الذى أرادته النبي صلوات الله وسلامه عليه أو
أن يظن الراوى أن هذا هو المعنى أرادته بمعونة القرائن .

وقد رأينا الصحابة رضوان الله عليهم لم يكونوا على رأى واحد فى الاقبال

على رواية الحديث ولا في قبول أحدهم ما يروى له غيره منه ، فقد كان بعضهم يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم غير متحرج ، لأنه على ثقة واطمئنان من أنه يحدث كما سمع ، ولا بد أن يكون هذا الفريق ممن يرى صحة الرواية بالمعنى ، ونذكر من هذا الفريق أبا هريرة رضى الله عنه ، فقد أكثر من الرواية عن رسول الله حتى تحدث الناس عنه ، وحتى اضطر أن يعتذر من مخالفته أكثر أصحاب الرسول في منبهجهم ، فذكر ما أثناه من حديث الصفق في الأسواق ، وما أثناه من حديث بسطه حجره لرسول الله ، وقد روى البخارى في صحيحه^(١) عنه أنه قال « حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعاءين ، فأما أحدهما فبثنته ، وأما الآخر فلو بثنته قطع هذا البلعوم » .

ولا عجب في ذلك كله لأن أبا هريرة رضى الله عنه لم يكن يشغله شيء عن طلب حديث رسول الله والوقوف على أحواله صلى الله عليه وسلم ، ولقد شهد له الرسول صلوات الله عليه بشدة الحرص على الحديث ، روى البخارى بسنده أن^(٢) أبا هريرة رضى الله عنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لقد ظننت يا أبا هريرة ألا يسألنى عن هذا الحديث أحد أول منك لما رأيت من حرصك على الحديث ، أسعد الناس بشفاعتى يوم القيامة من قال لا إله إلا الله خالصا من قلبه ، أو من نفسه .

وقد كان أمير المؤمنين على بن أبى طالب رضى الله عنه يبحث إخوانه على الحديث ومذاكرته ، روى الحاكم أبو عبد الله بسنده عن على بن أبى طالب أنه قال « تراووا وأكثروا مذاكرة الحديث فان لم تفعلوا يندرس العلم »

(١) انظر صحيح البخارى (١ - ٢٣ طبع بولاق) .

(٢) انظر صحيح البخارى (١ - ٢١)

وقد كان بعضهم يتورع عن التحديث عنه صلى الله عليه وسلم مخافة أن يبذل كلمة بكلمة فيدخل في عموم « من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار » أو مخافة أن تكون روايته ذريعة إلى ذلك، روى الحاكم بسنده عن عائشة بنت سعد عن أبيها أنه قال « ما معنى من الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا أكون أكثر أصحابه عنه حديثا، ولكني أكره أن يتقولوا على » وروى البخاري عن عبد الله بن الزبير أنه قال : قلت للزبير : إني لا أسمعك تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يحدث فلان وفلان ، فقال الزبير : أما إني لم أفارقه ، ولكن سمعته يقول : « من كذب على فليتبوأ مقعده من النار » وكان أنس رضي الله عنه يقول : إنه ليمعنى أن أحدثكم حديثا كثيرا أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « من تعمد على كذبا فليتبوأ مقعده من النار » وأخرج ابن ماجة في سننه عن السائب بن يزيد أنه قال : صحبت سعد بن مالك من المدينة إلى مكة فما سمعته يحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم بحديث واحد ، وأخرج ابن ماجة أيضا عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال : قلنا لزيد بن أرقم : حدثنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : كبرنا ونسينا ، والحديث عن رسول الله شديد ، ورووا عن الشعبي أنه قال : جالست ابن عمر سنة فما سمعته يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا ، واشتهر أن سعيد بن زيد أحد العشرة المشهود لهم بالجنة كان لا يكاد يروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا

فهؤلاء جماعة من الصحابة المعروفين وفيهم فقيه من فقهاءهم وفيهم واحد ممن شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة ، كانوا يتخرجون من الرواية عن النبي ، حتى إن أحدهم تمضى عليه السنة لا يحدث فيها حديثا واحدا ، وإن أحدهم ليسافر مع إخوانه سفرا بعيد الشقة والمسافر في حاجة إلى أن يتحدث مع رفقة فيسمعهم ويسمعون له ويقص عليهم ويقصون عليه ، يحمل بعضهم بعضا بهذا التحديث وبهذا القصص ، ويبعد بعضهم عن بعض بذلك الملل والسامة

وتذكر متاعب السفر، فلا يكون شيء من ذلك كله باعنا لهذا الصحابي على أن يحدث أصحابه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً. وكان شأنهم رضوان الله تعالى عنهم في قبول الحديث ممن يحدث به عن رسول الله شأن من يحتاط ويتثبت ويرى ألا يطلق الأمر للناس إطلاقاً، هذا أبو بكر رضى الله عنه بحديثه المغيرة بن شعبة حديثاً عن توريث النبي صلى الله عليه وسلم الجدة سدس مال المتوفى، وأبو بكر بحاجة إلى هذا الحديث يقضى به في حادثة رفعت إليه لا يعلم حكم الله فيها ويمهل صاحبها حتى يسأل الناس، فلا يقبل الحديث من المغيرة — مع هذه الحاجة — حتى يسأله: أمعك أحد؟ ولولا أن مجدين مسلمة شهد بمثل ما ذكر المغيرة لقد كان أبو بكر بصدد ألا يقبل روايته، وهذا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب يجيئه أبو موسى فيسلم عليه من وراء الباب ثلاث مرات فلا يؤذن له فيرجع، فاذا فرغ عمر مما كان فيه سأل: ألم أسمع صوت أبي موسى؟ فيقال له: رجع للمم تأذن له فيرسل عمر في أثره، فاذا جاء سأل: لم رجعت؟ فيقول: إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إذا سلم أحدكم ثلاثاً فلم يجب فليرجع» فيقول عمر: لتأتيني على ذلك بينة أو لأفعلن بك، فيذهب أبو موسى إلى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم منتقع اللون فيسألونه عن شأنه فيحدثهم حديثه مع عمر ثم يسألهم: هل سمع ذلك أحد منكم؟ فيقولون: نعم كلنا سمع، ثم يرسلون معه رجلاً منهم حتى يأتي عمر فيخبره. وهذا أمير المؤمنين أبو الحسين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه يقول عن نفسه: كنت إذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثاً نفعني الله بما شاء منه، وإذا حدثني غيري عن النبي صلى الله عليه وسلم لم أرض حتى يحلف لي أنه سمعه من النبي صلى الله عليه وسلم، فإن حلف لي صدقته، وحدثني أبو بكر، وصدق أبو بكر، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال «ما من إنسان يصيب ذنباً فيتوضأ ثم يصلي ركعتين فيستغفر الله فيما إلا غفر له» قد كان كل ذلك في عصر أصحاب رسول الله صلوات الله وسلامه عليه،

وكان ذلك بعض ما أراد الله جلت قدرته أن يحوط به دينه الذي ارتضى خلقه وجعله ختام الأديان : جماعة من أصحاب الرسول يلازمونه ويحرضون على الرواية عنه، ويعون كل ما ينطق به حتى لو استطاعوا أن يعدوا عليه أنفاسه لفعوا ، لثلا يذهب عن الأعصار التي تليهم بعض ما يحتاجون إليه من شأن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكانوا يجدون من عمل الرسول معهم ما يمكن لهم من الحفظ والوعى والتثبت مما يقول ، فقد كان الرسول صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله يكرر كلامه ويعيده ليعي سامعه عنه ، وقد كان بعض أصحابه يسأله أن يعيد ما قال ليتأكد منه فيعيده له ، وغير ذلك من وسائل التثبيت ، حدث البخارى ^(١) بسنده إلى أنس رضى الله عنه أنه قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا سلم سلم ثلاثا ، وإذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثا ، وحدث البخارى أيضا بسنده إلى ابن أبى مليكة أن عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم كانت لا تسمع شيئا لا تعرفه إلا راجعت فيه حتى تعرفه ^(٢) . وجماعة آخرون يتشددون ويتخرجون ، فهم يمتنعون عن الرواية ، ويمنعون غيرهم من الاكثار منها ، ويكلفون من يروى لهم شيئا أن يؤيد روايته بما يثبتها : إما بشاهد ، وإما بيمين ، لثلا يتورط الناس فيكثروا من الرواية فيدخل عليهم بعض ما ليس من شأن رسولهم ، كل ذلك قد كان ، وكل ذلك إنما كان لحكمة جليلة أرادها الله تعالى .

والذى نحب أن ننبه إليه في هذا المكان أن الاستيثاق فى رواية الحديث والتثبت من صحة المروى وعدالة الراوى وضبطه وغير ذلك من صفاته لم يبتدعه علماء أصول الحديث فيما بعد ، ولكنهم رأوا أصحاب الرسول صلى الله عليه وسلم قدمهوا لهم سبيله وعبدوا طرقة ، فساروا هم فى الطريق التي رسمها لهم سلفهم الصالح رضى الله عنهم أجمعين ، وسنشرح هذا فيما يلى إن شاء الله

(١) انظر صحيح البخارى (ج ١ ص ٢٠)

(٢) انظر صحيح البخارى (ج ١ ص ٢١)

وأريد أن أنبه أنهم رضی الله تعالى عنهم — مع ما كانوا عليه من التحرج والخوف من الرواية — كانوا حريصين عليها شديدي الرغبة فيها ، حتى إن أحدهم ليسافر الأيام والليالي في سبيل حديث واحد يأخذه عن حامله ، وقد يسافر الأيام والليالي ليستثبت من حديث رواه هو ورواه معه صحابي آخر ، فهو يريد أن يتحقق من أنه لا يزال ضابطاً لما رواه وأعياناً لما سمعه ، حدث أبو عبد الله الحاكم بسنده عن عمرو بن أبي سلمة أنه قال للأوزاعي : يا أبا عمرو ، أنا أزمك منذ أربعة أيام ولم أسمع منك إلا ثلاثين حديثاً ، فقال الأوزاعي : وتستقل ثلاثين حديثاً في أربعة أيام ؟ لقد سار جابر بن عبد الله إلى مصر واشترى راحلة فركبها حتى سأل عقبة بن عامر عن حديث واحد ، وانصرف إلى المدينة ، وأنت تستقل ثلاثين حديثاً في أربعة أيام ، وحدث الحاكم بسنده أيضاً عن عطاء بن أبي رباح قال : خرج أبو أيوب إلى عقبة بن عامر يسأله عن حديث سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يبق أحد سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم غيره وغير عقبة ، فلما قدم إلى منزل مسامة بن مخلد الأنصاري — وهو أمير مصر — فأخبره فمجل عليه فخرج إليه فعانقه ثم قال : ماجاء بك يا أبا أيوب ؟ فقال : دلني على بيت عقبة بن عامر ، فأرسل معه من يده ، فلما أذن به عقبة خرج إليه فعانقه ، وقال : ماجاء بك ؟ فقال : حديث سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يبق أحد سمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم غيري وغيرك في ستر المؤمن ، قال عقبة : نعم ، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من ستر مؤمناً في الدنيا على خزينة ستره الله يوم القيامة » فقال له أبو أيوب : صدقت ، ثم انصرف أبو أيوب إلى راحلته فركبها ورحل جابر بن عبد الله مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس في حديث واحد^(١)

(١) انظر معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٨٧)

(٢) انظر صحيح البخاري (١ - ١٧) وانظر الاشارة إلى هذا في معرفة علوم الحديث للحاكم (ص ٩)

يَا لَعْرَصَ الشَّدِيدِ ، وَيَا لَوْرَعَ وَالظُّوفِ مِنَ اللَّهِ ، وَيَا لَأَمَانَةَ عَلَى الْعِلْمِ !! رَجُلٌ يَسْمَعُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا وَيَسْمَعُهُ مَعَهُ جَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابِهِ ، وَهُوَ وَاعٍ لِمَا سَمِعَ حَافِظٌ لَهُ ، ثُمَّ يَمُوتُ الَّذِينَ سَمِعُوا مَعَهُ هَذَا الْحَدِيثَ فَلَا يَبْقَى مِنْهُمْ إِلَّا شَخْصٌ وَاحِدٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَقَامِهِ فَيَافِي وَمَهَامَهُ فَيَحْشَى إِنْ هُوَ لَمْ يَتَثَبْتْ مِمَّا حَفِظَهُ بِمَرَاجَعَةِ هَذَا الْبَاقِي مِنْ إِخْوَانِهِ أَنْ يَتَفَلَّتَ مِنْهُ ، فَيَمْضِي مَسَافِرًا لَا يَتَيْنِيهِ عَنْ قَصْدِهِ شَيْءٌ ، وَيَقْطَعُ الْمَفَاوِزَ غَيْرَ هَيَابٍ وَلَا وَجَلٍ ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ مَقَامَ صَاحِبِهِ سَأَلَ الْوَالِيَّ أَنْ يَبْعَثَ مَعَهُ مَنْ يَدُلُّهُ عَلَى مَنْزِلِهِ ، وَلَا يَتْرِيثُ حَتَّى يَزُولَ عَنْهُ بَعْضُ مَا أَلْمَ بِهِ مِنْ مَتَاعِبِ السَّفَرِ ، حَتَّى إِذَا أَبْلَغَهُ رَسُولُ الْوَالِيِّ إِلَى مَنْزِلِ صَاحِبِهِ لَمْ يَكُنْ شَيْءٌ آثَرَ عِنْدَهُ — بَعْدَ التَّحِيَّةِ الْعَاجِلَةِ — مِنْ أَنْ يُسْأَلَ عَمَّا جَاءَ مِنْ أَجَلِهِ فَذَا سَمِعَ مِنْهُ الْحَدِيثَ وَوَجَدَهُ مُوَافِقًا لِمَاتَمِيهِ ذَا كَرْتِهِ قَالَ لَهُ : صَدَقْتَ ! ثُمَّ يَتَلَفَّتْ وَجْهَ رَاحِلَتِهِ عَائِدًا مِنْ حَيْثُ أَتَى ، وَلَوْ كَانَ هَذَا الْحَدِيثُ فِي شَيْءٍ مِنْ فُرُوضِ اللَّهِ تَعَالَى الَّتِي أَوْجِبَ عَلَى عِبَادِهِ لَقَلْنَا : مَسْأَلَةُ يَهُودٍ فِي سَبِيلِهَا كُلِّ عَنَاءٍ ، وَلَكِنَّهُ حَدِيثٌ فِي سَبِيلِ خَلْقٍ مِنَ الْأَخْلَاقِ الْفَاضِلَةِ كَانَتْ لَهُ عَنْهُ مَنَدُوحَةٌ بِمَا يَحْفَظُ مِنْ حَدِيثِ مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ وَمِنْ قَوَاعِدِ الشَّرِيعَةِ الْعَامَةِ ، وَهَذَا يَقُولُ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بَعْدَ رِوَايَةِ هَذِهِ الْحَادِثَةِ : فَهَذَا أَبُو أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيُّ — عَلَى تَقَدُّمِ صَحْبَتِهِ وَكَثْرَةِ سَمَاعِهِ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ — رَجُلٌ إِلَى صِجَابِيٍّ مِنْ أَقْرَانِهِ فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى سَمَاعِهِ مِنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ لِأَمْكِنَهُ (١) . وَجَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ الَّذِي يَسْمَعُ أَنَّ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ أَنَيْسَ الْجَهَنِّيَّ يَرُوي عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَدِيثًا فِي شَأْنٍ مِنْ شُؤُونِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ فَيَشْتَرِي بَعِيرًا وَيَشُدُّ عَلَيْهِ رِجْلًا وَيَسِيرُ شَهْرًا حَتَّى يَبْلُغَ الشَّامَ مَوْطِنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَيْسَ لِيَسْمَعَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ (٢)

(١) انظر معرفة علوم الحديث (ص ٨)

(٢) انظر شرح القسطلاني (١ - ١٧٧)

وتجد أحداث جسام تتفرق فيها الكلمة التي دأب رسول الله صلى الله عليه وسلم على توحيدها ، وبعض المسلمين يومئذ حديث عهد بالاسلام ولم يشهد تنزيل القرآن ولا رأى صاحب الرسالة صلوات الله وسلامه عليه فيمتلىء قلبه باكباره وينهب الله عنه برويته أدران الجاهلية الجهلاء ، فيكون شأن هؤلاء عجيبا أشد المعجب ، غريبا إلى أبعد حد في الغرابة ، يجرى قوم منهم مع أهواهم ونزواتهم وسهم وأحقاد قلوبهم بأوسع الخطى ، وتعاودهم عصبية الجاهلية ، ويمجدون في الصفوف التي ينتمون إليها قوما طيبى السريرة خالصى النية للدين الجديد ، ولكنهم - مع ذلك - أغرار تجوز عليهم الخديعة وتنطلى عليهم الحيل ، ويمجدون في الصفوف التي تناوهم قوما لاتلين شكيمتهم إلا لما هو من طريق الدين أو بسبيل منه ، ومن هؤلاء المتصدرين قوم دخلوا في هذا الدين الجديد على دغل فهم يتر بصون به الدوائر ويتحينون الفرصة السانحة لينقضوا عراه عروة بعد عروة ولينالوا منه بالخب والخديعة والمكر ما لم ينله قومهم الذين ينتمون إليهم بحد السيف وفي صفوف القتال ، فيكون من هؤلاء وهؤلاء ما ينقطع له نياط القلوب وتدوب من هولاء مهجات النفوس ، إذكاء لنيران الفتنة وإشعال للهبها حتى يطول حمل المسلم السلاح يقاتل به أخاه المسلم وهو حريص على أن يظفر به ، وإذكاء لنيران الفتنة وإشعال للهبها حتى تكون للمسلمين أبحاث في العقائد وجدل طويل حول بعض مسائلها وحتى يحمل المسلم على أخيه المسلم فيكفره ويحكم بأن دمه وماله وأهله حلال بعد أن كان كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله ، وإذكاء لنيران الفتنة وإشعال للهبها حتى تكون للمسلمين أبحاث في بعض الفروع تنور عجابتها حتى تنطى على عيون العامة فلا يرون مما تحجبه شيئا ، وهؤلاء المتصدرون لا يبالون شيئا مما صارت إليه حال المسلمين : إما لأنهم بله لا يقدرين نتائج ذلك وإما لأنهم حبياء يريدون أن تقع الواقعة ، ولا يكتفون بالسكوت عما ينور بين المسلمين ، وإنما يعملون على إثارته كما هدا ، ويرى هؤلاء المتصدرون أن

أجمع وسائلهم التي يأتون المسلمين من قبلها أن يضعوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم أحاديث توافق دعائهم في وجوهها كلها أو بعضها ، إذ كانوا لا يستطيعون أن يزيدوا في كتاب الله شيئا ، لأن الله جلت قدرته قد مكن لرسوله ولأصحابه من بعده أن يحافظوا عليه على ما أسلفنا ذكره ، فوضعوا كثيرا من الأحاديث وأذاعوا روايتها بين الناس ، وجادلوا فيها وفي غيرها ، وتأولوا بعض ما ثبتت روايته عن ثقات الرواة ، حتى ليروى العلماء أن قوما من هؤلاء الزنادقة أقروا على أنفسهم أنهم اختلقوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم مئات من الأحاديث ، وقد روى مسلم بسنده إلى مجاهد قال : جاء بشير بن كعب العدوي إلى ابن عباس رضي الله عنهما ، فجعل يحدث ويقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ولا ينظر إليه ، فقال : يا ابن عباس ، مالي أراك لا تسمع لحديثي ؟ أحدثك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا تسمع ؟ فقال ابن عباس : إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ابتدرته أبصارنا وأصغينا إليه بأذاننا ، فلما ركب الناس الصعبة والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف ، وروى أحاديث متعددة بهذا المعنى أو بما يقرب من هذا المعنى في باب النهي عن الرواية عن الضعفاء والاحتياط في تحملها ، وذلك في مطلع صحيحه فارجع إليها إن شئت ، وأعظم العظام في هذه المسألة أن ناسا كانوا يختلقون الأحاديث ويضعونها على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يحسبون أنهم يتقربون إلى الله بهذا العمل ، وأولئك هم شر الوضاعين وأكثرهم خطراً وأشدهم بلاء على الناس ، وهم الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا ، ذكر ابن خلكان (٣) في ترجمة المهلب بن أبي صفرة نقلا عن أبي العباس المبرد في الكامل أن المهلب

(١) ابن خلكان (٣ - ٤٢) طبع مطبعة النيل

كان ربما صنع الحديث ليشهد به أمر المسلمين ويضعف به أمر الخوارج .

٦

انقضى القرن الأول الهجرى وشأن الاسلام وعلمه على ما ذكرنا ، القرآن محفوظ فى الصدور ، مكتوب فى الألواح والعظام ونحوها : متفرقا غير مجموع ولا مرتب أول الأمر ، ثم مجموعاً مرتباً على ما أمر الرسول صلى الله عليه وسلم فى عهد الخليفة الأول أبى بكر الصديق رضى الله عنه ، ثم مكتوباً فى المصاحف موجوداً فى أمصار الاسلام فى عهد ذى النورين عثمان بن عفان رضى الله عنه ، والحديث النبوى مروى على الألسنة ، محفوظ فى الصدور ، معنى به أشد العناية ، غير مكتوب منه إلا ما أشرنا إليه ، ثم انضم إلى الحديث النبوى فتاوى الصحابة وأقضيةهم وتفسيراتهم للقرآن وبياناتهم لأحكام السنة النبوية ونحو ذلك .

واقضى القرن الأول الهجرى وشأن المسلمين على ما ذكرنا ، قوم مؤمنون أقوى إيماناً وأثبتة ، حريصون أشد حرص على كتابهم وسنة نبيهم ، كلهم ثقة أمين إن حدث ، وكلهم واع يقظ إن حدث ، لا تنطوى قلوبهم على غير الإخلاص لهذا الدين وأهله ، ينصحون لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم ، ثم تصيرهم الأحداث معسكرين : فأما أحد المعسكرين فنابت أمتن الثبوت على ما كان عليه سلفه من الوعى واليقظة والنصيحة ، متشدد أبلغ التشدد فى البحث والاستقصاء ومعرفة من يصح أن يروى عنه ممن لا يعاب بروايته ، يرجو أن يكون فى عداد من عناهم النبي صلى الله عليه وسلم بقوله « لا يزال ناس من أمتى منصورين لا يضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة » وأما الثانى المعسكرين فقوم من أهل العصبية وذوى الأهواء ، أو ممن فى قلوبهم مرض ، لا يخرجون عن مأثم ، ولا يخافون من عاقبة يجمعون الحديث كمن يحنط بلبل أو يصنعونه ويختلقونه والعياذ بالله تعالى من هؤلاء ومما كانوا يصنعون .

ثم تفضى الخلافة إلى عادل بن مروان أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان رضى الله تعالى عنه ، وذلك فى سنة تسع وتسعين من الهجرة ، فى نظر فى أمر حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ويفكر فى نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كتابة غير القرآن ، وفىما كان من الصحابة من الحرص على الرواية والإبلاغ مع التثبت والاستيقان ، ثم فيما طرأ على المسلمين بعد ذلك من فرقة فى القصد ، ثم ينظر فاذا كثير من الرواة والأخبار قد ماتوا أو قتلوا فى هذه الأحداث ويخشى ما خشيته عمر بن الخطاب رضى الله عنه يوم أشار على أبى بكر رضى الله عنه بجمع القرآن وترتيبه ، وما خشيته الكثير من الصحابة يوم أشاروا على عثمان ابن عفان رضى الله عنه بأن يكتب القرآن الكريم ويجمع المسلمين كلهم على رواية واحدة من قراءاته ، ويرسل إلى كل مصر من أمصار المسلمين مصحفاً ، ويعزم عليهم ألا يقرءوا القرآن ولا يقرئوه إلا على ما فى هذا المصحف ، يخشى عمر بن عبد العزيز على السنة كل ما خشيته قبله أصحاب رسول الله على القرآن ، من موت العلماء الحفاظ الذين وعوا حديث رسول الله وفيه كل ما يحتاج إليه المسلمون من بيان أمور دينهم ودنياهم ، ويرى أن ما خشيته رسول الله يوم أمر بالآل يكتب عنه إلا القرآن وما خافه عمر بن الخطاب وسائر أصحاب رسول الله من بعده من اختلاط غير القرآن بالقرآن ، لم يعد مخشياً ولا مخوفاً ، بل لقد صار الخشى والخوف اليوم دروس العلم وذهب العلماء لأن المصالح التى نشبت بين المسلمين أنفسهم ، وبينهم وبين من جاورهم من الممالك الأخرى كانت سبباً فى موت كثير من حملة العلم ووعاته ، وعمر بن عبد العزيز أحق الناس وآثرهم بالنظر فى شأن حديث رسول الله والضم به أن يضيع بضياغ أهله .

ويهديه تفكيره إلى أبى بكر محمد بن عمرو بن حزم الأنصارى المدنى

— وهو نائب عمر بن عبد العزيز فى الأمانة والقضاء على المدينة ، وهو شيخ معمر

والليث والأوزاعي ومالك وابن إسحاق وابن أبي ذئب ، وقد توفي في سنة اثنتين ومائة في خلافة هشام بن عبد الملك بن مروان — فكتب إليه يقول : انظر ما كان عندك من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكتبه ، فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء ، ولا يقبل إلا حديث النبي صلى الله عليه وسلم ، ولتفشوا العلم ، ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم ، فإن العلم لا يهلك حتى يكون سراً^(١) ، وكتاب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر محمد بن حزم هذا يدل على أن الكتاب الذي وضعه ابن حزم — إن يكن قد وضع كتاباً — لم يكن يشتمل على شيء غير حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن الخطة التي رسمها له ناطقة بلزوم الامتناع عن كتابة غير حديث النبي ، والغالب أن ابن حزم لو أنه فعل قد امتثل ذلك وجرى عليه . وإذن فكتاب ابن حزم هذا على افتراض تصنيفه أول كتاب صنف في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو قد صنف في آخر عام من القرن الأول الهجري أو أول عام من القرن الثاني ، ولسنا نعرف عن هذا الكتاب شيئاً ، ولا عثرنا على قول لأحد من علماء هذه الأمة يشتمل على وصف هذا الكتاب وبيان ما اشتمل عليه من حديث النبي صلى الله عليه وسلم بياناً يرتن إليه ، وقد فقد المسلمون هذا الكتاب مع ما فقدوه من تراث أسلافهم ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم . ولم يكتب عمر بن عبد العزيز بهذا الأمر يرسله إلى ابن حزم ، بل أرسل إلى محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري — وهو أحد أئمة المسلمين ، وعالم الشام والمدينة وشيخ من شيوخ مالك ومعمرو الأوزاعي والليث وابن أبي ذئب ، وقد ولد سنة خمسين ، وتوفي سنة أربع وعشرين ومائة من الهجرة — وطلب إليه أن يدون حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويقول الرواة : إنه قد دون له في ذلك كتاباً .

وجاءت من بعدهذين طبقة جمعت كتباً على نحو قريب مما جمع عليه ابن حزم

والزهري : منهم ابن جريج بمسكة ، وابن أبي إسحاق ومالك بن أنس الامام
بالمدينة ، والربيع بن صبيح وسعيد بن أبي عروبة وحماد بن سلمة بالبصرة ،
وسفيان الثوري بالكوفة ، والأوزاعي بالشام ، وهشيم بواسط ، ومعر باليمن ،
وجريز بن عبد الحميد بالري ، وابن المبارك بخراسان . ولا ندرى أى هؤلاء كان
أسبق إخوانه في هذه الخلية ، فقد كانوا كلهم يعيشون في عصر واحد ومن طبقة
واحدة ، وأكثرهم من تلامذة أبي بكر محمد بن حزم وابن شهاب الزهري ، وكتاب
موطأ مالك بن أنس أحد رجال هذه الطبقة كتاب مشهور متداول بين أهل العلم
إلى يوم الناس هذا ، وهو كتاب مرتب منظم يجمع كثيراً من الأحاديث في
أبواب الفقه كلها ، وقد فضله الامام محمد بن إدريس الشافعي على كل ما صنف في
الحديث إلى وقته حتى قال كلمته المشهورة « ما على أديم الأرض سم بعد كتاب
الله تعالى — كتاب أصح من موطأ مالك »

هذا كله بالنظر إلى جمع أبواب ومتفرقة من الحديث في كتاب واحد ، كما
ترى في موطأ الامام مالك ، أما جمع الأحاديث الواردة في باب واحد ، فقد ذكر
الحافظ ابن حجر أن الشعبي قد سبق هؤلاء بالتصنيف في هذا النوع ، وروى أن
الشعبي قال : هذا باب من الطلاق جسيم ، وساق فيه أحاديث .
فإنه ثلاث خطوات بدأت من آخر القرن الأول الهجري أو أول القرن
الثاني وانتهت في النصف الثاني من القرن الثاني : أولها الخطوة التي نفرض أنه
قد خطاها ابن حزم وابن شهاب الزهري ، وقد جمع كل واحد منهما ما عنده من
حديث رسول الله ، ولعلمهما لم يلتزما ترتيباً ، وثانيتها التي خطاها الشعبي ، وهذه
الخطوة جمع فيها الشعبي ما وصل إليه من الحديث في باب واحد من أبواب الفقه
والحديث يومذاك يشمل فتاوى الصحابة والتابعين ، والخطوة الثالثة تلك الخطوة
التي تتخذ موطأ الامام مالك نموذجاً لها ، وفيها جمعت أحاديث الرسول صلى الله
عليه وسلم وفتاوى الصحابة والتابعين مرتبة على أبواب الفقه بحيث يوضع تحت

كل باب ما بلغ مؤلف الكتاب من أحاديث يستدل بها على حكم من أحكام هذا الباب
فباب للطهارة يجمع فيه أحاديث الوضوء والغسل وإزالة الأنجاس وغير ذلك من فروع
الطهارة، وباب للصلاة، وباب للزكاة، وباب للحج، وباب للصوم، وباب لليوم، وهكذا
وتلا هؤلاء كثير من أهل عصرهم، وكانت كل تأليفهم عبارة عن جمع
ما وصل إلى المؤلف من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ممزوجة بأقوال
الصحابة وفتاوى التابعين، وما زال الأمر كذلك حتى رأى بعض العلماء أن يفرّد
حديث النبي صلى الله عليه وسلم بالتأليف على نهج آخر، فصنف عبيد الله بن موسى
العيسى الكوفي مسنداً، وصنف مسدد البصرى مسنداً، وصنف أسد بن موسى
مسنداً، وصنف نعيم بن حماد الخزازى مسنداً، ثم اقتفى الحفاظ آثار هؤلاء
فصنف الامام أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيبانى مسنداً، وصنف إسحاق بن
راهويه وعثمان بن أبى شيبه وغيرها مسانيد، وطريقة أصحاب هذه المسانيد أن
يذكروا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتبة أسماؤهم على ترتيب
حروف الهجاء أحياناً، وغير مرتبة أحياناً أخرى، ثم يذكر وافي ترجمة كل صحابي
الأحاديث التي يروونها من طريقه غير مقيدين بأن يكون الحديث محتجاً به،
فترجمة لأبى بكر الصديق يروى فيها الأحاديث التي رواها المؤلف عن أشياخه
منهياً سنداً إلى أبى بكر، وترجمة لعمر بن الخطاب كذلك، وترجمة لعثمان بن
عقّان كذلك، وترجمة لعلى بن أبى طالب كذلك، وهلم جرا، ومسند الامام
الورع شيخ أهل الحديث أحمد بن حنبل رضى الله تعالى عنه مشهور لا يزال
أهل العلم يتداولونه إلى اليوم، وهو أفضل المسانيد، وفيه يقول العماد بن كثير:
لا يوازى مسند أحمد كتاب مسند، في كثرته وحسن سياقاته، وفيه يقول الحفاظ
ابن حجر: ليس في هذا المسند حديث لا أصل له إلا ثلاثة أحاديث أو أربعة
كل هؤلاء من أئمة الحديث وتقده وصيارفه، ولم يلتزموا في كتبهم أن يرووا
الحديث الصحيح لا يتجاوزوه إلى غيره، بل لم يلتزموا أن يرووا الحديث المحتج

به ولا يتجاوزوه إلى غيره^(١) ، وليس في ذلك ما يعيبهم ، فانهم قد رووا هذه الأحاديث بأسانيد عن رجال معروفة صفاتهم لمن هو من أهل هذا الفن ، وهم يذكرون كل حديث منها بإسناده ، ولم يقل أحد منهم إنه يوثق كل روايته ، ولم يأمر أحد منهم من يطلع على كتابه بأن يأخذ بكل ما فيه من غير بحث عن رجاله ، بل أحالوا قارئه الذي يريد أن يأخذ بشيء مما فيه على معرفته — أو على معرفة أهل النقد والتمييز — بأحوال الرجال وصفاتهم ، وهم يعرفون من يجوز أن يؤخذ عنه كل ما يرويه ومن لا يجوز أن يؤخذ عنه شيء مما يرويه ومن يجوز أن يؤخذ عنه في حال دون حال ، وكل ما التزموه أن يجنبوا كتبهم الأحاديث الموضوعة على رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن يريدوا بيان حالها ، وذلك لأنهم يعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قال « من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين » فالذي يروى حديثا اختلقه غيره وينسبه إلى الرسول صلوات الله وسلامه عليه من غير أن يبين حاله — مع علمه بأنه موضوع — يكون كذابا بنص هذا الحديث ، وهو مع كذبه متعمد للكذب لأنه عالم بحال الحديث غير مبين لما علم مُقدم على الرواية ، ومن كذب على الرسول متعمداً فهو في النار مع المالكين لقوله صلى الله عليه وسلم « من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » ، ومعاذ الله أن يكون هذا أو بعضه من شأن أئمة هذه الأمة وهم^(٢) خير أهل الدنيا الذين نبذوا الدنيا بأسرها وراءهم ، وجعلوا غذاءهم الكتابة ، ومحرّم المعارضة ، واسترواحهم المذاكرة ، وخلقهم المداد ، ونومهم السهاد ،

(١) الحديث المحتج به أعم من الحديث الصحيح ، لأنه يشمل الصحيح

والحسن ، كما يعرفه من له أدنى إلمام باصطلاح أهل الحديث .

(٢) ما يأتي منقول عن معرفة علوم الحديث لأبي عبد الله الحاكم في صفة

أهل الحديث

واضطلام الضياء ، وتوسدهم الحصى » . وقد سئل أحمد بن حنبل عن معنى قوله صلى الله عليه وسلم « لا يزال ناس من أمتي منصورين لا يضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة » فقال : إن لم تكن هذه الطائفة المنصورة أصحاب الحديث فلا أدري من هم

* *

٨

على هذا انقضت هذه الفترة : قوم من العلماء ملاً الله قلوبهم بالإخلاص والحرص على العلم يدونون ما يروونه من الحديث ، مرتباً على الأبواب أحياناً ، ومرتباً على مسانيد الصحابة أحياناً ، ومخلوطاً بفتاوى الصحابة والتابعين في الأعم الأغلب ، ولكنهم جميعاً مشتركون في أنهم لم يقصدوا إلى انتحال ما يروونه من الحديث واختيار الصحيح منه ، بل رَووا الصحيح والضعيف ، مطمئنين إلى أن أهل العلم سيعلمون قيمة كل حديث ، وإلى أن ذكر إسناد كل حديث من شأنه أن يبعث الهمم إلى معرفة صفات الرواة وقيمة مروياتهم

ويجىء بعد هؤلاء قوم من أهل العلم فيرون صنيع من قبلهم — على جلالة شأنه وعظيم جدواه — غير موفر للطائفة وثلج الصدر — لأنه ليس كل أحد يسهل عليه معرفة صفات الرواة وغير ذلك من الوسائل التي لا يصح الحديث للاستدلال به إلا بعد استكمالها ، ويرون سلفهم لم يلتزموا رواية الصحيح لا يتجاوزونه، ولو أنهم التزموا ذلك لقد كان التزامهم مرضياً ومروئياً موثوقاً به لأنهم ممن لا يتطرق الشك إلى ودهم وعلمهم ، ويرون أن سلفهم — فوق كونهم لم يلتزموا رواية الصحيح — لم يشترطوا على أنفسهم أنهم إذا رَووا حديثاً فيه مقال ذكروا هذا المقال وذكروا قيمة الحديث بعد هذا المقال ، بل قد يذكرون ذلك وقد لا يذكرونه ، فيبقى القارىء لسكتهم في حيرة

مالم يكن من أهل العلم الأثبات ، وراوا بجانب هذه الهنات في مؤلفات سلفهم أن كثيراً من الناس يضمنون الأحاديث ويروونها للناس ويتركونها تضيع فيهم .
إذن فلا بد لصيانة السنة والدفاع عنها من اتجاهين : الأول أن يبحثوا أحوال الرواة فيبينوا عدالتهم أو غيرها ، وضبطهم أو تساهلهم أو غفلتهم أو نحو ذلك ، ويتعرفوا بلادهم التي نزلوها أو أقاموا فيها ليتيسر لهم معرفة تلافى الرواة بعضهم مع بعض وعدمه ، ويتعرفوا أزمته وجودهم ليدركوا صدق الراوى عنهم أو كذبه ، وكثير من جهات العلم غير ما أشرنا إليه ، والثانى أن يعنوا بتصانيف يلتزمون ألا يرووا فيها إلا الصحيح من الحديث ، أو يلتزمون فيها أنهم إذا رووا حديثاً فيه مقال بينوا هذا المقال وقيمة الحديث معه .

*
*
*

٩

ونظر المخلصون من العلماء فوجدوا أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وضعوا لهم المنهج الذى يسلكونه ، ألم يكن بعض الصحابة يضع بعضهم في موضع النقد ؟ ألم يكن بعضهم ينزل من نفوس بعضهم منزلة أسعى من منزلة بعض ؟ ألم يكن أبو بكر رضى الله تعالى عنه لا يقبل الرواية من أحد إلا أن يأتيه بشاهد ؟ ألم يكن على بن أبى طالب رضى الله عنه يستحلف من يروى له ، ثم لم يستحلف أباً بكر لأنه عنده صادق أمين ؟ ألم يرو أبو هريرة حديثاً فلم يأخذ به ابن عباس ^(١) ؟ ألم يرو أبو هريرة حديثاً فلم تأخذ به عائشة ^(٢) ؟ ألم يرو

(١) روى أن أباً هريرة روى « من حمل جنازة فليمتوضأ » وهذا اللفظ يدل على أن الوضوء واجب على من حمل الجنازة ، فقال ابن عباس : لا يلزمنا الوضوء من حمل عيدان يابسة

(٢) روى أن أباً هريرة روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا استيقظ أحدكم من نومه فليغسل يده قبل أن يضعها في الإناء ، فإن أحدكم =

ابن عباس أن عمر بن الخطاب قال لعبد الرحمن بن عوف : أنت عندنا العدل
الرضا فإذا سمعت ؟ ألم تنجى الفريضة بنت مالك بن سنان — وهي أخت
أبي سعيد الخدري — إلى عثمان بن عفان فأخبرته أن رسول الله صلى الله عليه
وسلم أمرها أن تعتد بعد وفاة زوجها في بيت زوجها فاتبعه وقضى به من غير أن
يبحث ، ألم ترو فاطمة بنت قيس أن زوجها كان قد طلقها على عهد رسول الله
فبت الطلاق ، فلم يجعل لها رسول الله نفقة ولا سكنى وقال لها « اعتدى في بيت
ابن أم مكتوم فإنه رجل أعمى » فلم يقبل ذلك منها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب
وقال: لا نترك كتاب ربنا وسنة نبينا بقول امرأة لا ندرى أصدقت أم كذبت
حفظت أم نسيت ، وقالت لها عائشة: ألا تتقين الله ! ؟ .

إذن فقد كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يردون بعض ما يروى
لهم من حديث ، وإذن فقد كان سبب الرد راجعا إلى الراوى أحيانا كما هو ظاهر
في رد عمر وعائشة لفاطمة بنت قيس ، وقد كان سبب الرد راجعا إلى عدم
اتفاق المروى نفسه مع ما يظن العالم منهم أنه من قواعد الدين ، وهذا ظاهر في
قول ابن عباس لأبي هريرة « لا يلزمنا الوضوء من حمل عيدان يابسة » ومن قول
عائشة لأبي هريرة « كيف نضع بالمهراس » وإذن قد كان أصحاب الرسول يردون
بعض الرواة لاحتمال الخطأ والغفلة ، ويردون بعض الرويات لأنها تخالف الثابت
من قواعد الشريعة ، فليبحث العلماء عن أحوال الرواة وليذكروا صفاتهم
وليعرضوها على مقاييس البحث ، فليس ذلك غيبة وإن كررها المقول فيه لأن
الغرض منه الاستبراء للدين والباعث هو الاخلاص لله ولرسوله .

شكلم الصحابة في الجرح والتعديل ، واشتهر بذلك من بينهم أنس بن مالك

= لا يدري أين باتت يده ، فأنكرته مائمة وقالت : كيف نضع بالمهراس ؟
والمهراس : حجر منقور ثقيل جداً يملثونه ماء ويتطهرون منه .

وعبد الله بن عباس وعبادة بن الصامت . وتسكلم التابعون من بعدهم في الجرح والتعديل واشتهر بذلك من بينهم سعيد بن المسيب والحسن البصرى والشعبي وابن سيرين ، ثم كثر قول الناس فيه .

* * *

١٠

وتتفرع بهم وجوه النظر في الاتجاه الأول من الاتجاهين اللذين ذكرناهما إلى ثلاثة أنحاء ، فنحو منه يقررون فيه قواعد التحديث وضروب التلقى وضروب الأداء ، ويبيّنون فيه أنواع الحديث ، وحكم كل نوع ، ونحو منه يقررون فيه علل بعض الأحاديث وأسبابها ، ونحو منه مصنقات تشتمل على تراجم مختصرة أو وافية لحملة الحديث ورواته يبينون في ترجمة كل واحد منهم صفته وأقوال العلماء فيه .

أما النحو الأول من الاتجاه الأول فاشتهر أن أول من صنف في أصول الحديث أبو محمد الرامهرمزي ، وهو الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد المتوفى في عام ٢٦٠ من الهجرة ، فقد صنف في ذلك كتاباً سماه « المحدث الفاصل بين الراوى والواعى » ويقول الحافظ ابن حجر في شأنه « لكنه لم يستوعب » . ثم جاء من بعده أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابورى الحافظ الامام الحاكم ، المتوفى في عام ٤٠٥ من الهجرة ، وقد صنف في هذا الفن كتابين أحدهما « معرفة علوم الحديث » والآخر كتاب العلل ، أما كتابه الأول فشهور يتداوله الناس ، وأما الثانى فقد كرهه صاحب كشف الظنون ، وأشار الحاكم نفسه إليه مراراً في معرفة علوم الحديث . ويقول الحافظ ابن حجر عن الحاكم ومؤلفاته في أصول الحديث « إلا أنه لم يهذب » ويقول عنه ابن خلدون « هو الذى هذبه وأظهر محاسنه » والحكم في هذه المسألة لابن حجر فهو العالم الضليع في هذا الفن الخبير

بما يعتبر تهديدا وما لا يعتبر ، فاذا قال ابن خلدون في الموضوع ما يخالفه لم نعبأ بقول ابن خلدون .

ثم جاء أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني المتوفى في عام ٤٣٠ هـ من الهجرة فعمل على كتاب الحاكم مستخرجا ، قال الحافظ ابن حجر « وأبقى أشياء للمتعب » ثم جاء الحافظ الكبير محدث الشام والعراق الامام أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي ، المتوفى في عام ٤٦٣ هـ من الهجرة ، فصنف كتابا في أصول الحديث سماه « الكفاية » ، في علم الرواية « وهو كتاب جليل القدر جم العلم ، وصنف في آداب الرواية كتابا سماه « الجامع ، لآداب الراوي والسامع » قال الحافظ ابن حجر « ثم جاء بعدهم الخطيب أبو بكر البغدادي فعمل في قوانين الرواية كتابا سماه الكفاية ، وفي آدابها كتابا سماه الجامع لآداب الراوي والسامع ، وقل فن من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه كتابا مفردا ، فكان — كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة — كل من أنصف علم أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه » انتهى كلام ابن حجر .

ثم جاء من بعد هؤلاء القاضي عياض بن موسى اليحصبي المتوفى في عام ٥٤٤ هـ من الهجرة فصنف كتابا سماه « الامناع في ضبط الرواية وتقييد السماع » ثم جاء من بعدهم أبو حفص عمر بن عبد المجيد القرشي المعروف بالبيانجي المتوفى في عام ٥٨٠ هـ فصنف جزءا سماه « مالا يسع المحدث جهله »

ثم جاء أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري الدمشقي الحافظ المعروف بابن الصلاح المتوفى في عام ٦٤٣ هـ من الهجرة ، فصنف في هذا الفن كتابا سماه « علوم الحديث » واشتهر باسم مقدمة ابن الصلاح ، وقد اعتنى ابن الصلاح بتصانيف الخطيب المتفرقة فجمع شتات مقاصدها وضم إليها من غيرها منجبا فوائدها ، فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره .

وقد رزق الله تعالى هذا الكتاب من الحظوة لدى فحول العلماء ما أنسى

الناس ذكر من تقدمه ، فكم تجد له من شرح ، وكم تجد له من اختصار ، وكم تجد له من متعقب ، وقل أن تجد واحداً من الحفاظ الذين جاءوا من بعد ابن الصلاح إلا وجدت له أثراً على مقدمة ابن الصلاح ، فللامام أبي زكريا يحيى بن شرف النووى المتوفى فى عام ٧٧٦ من الهجرة مختصر لمقدمة ابن الصلاح سماه بالارشاد ثم مختصر لهذا المختصر سماه بالتقريب ، ولعماد الدين أبى الفداء إسماعيل بن عمر القرشى المعروف بابن كثير المتوفى فى عام ٧٧٤ من الهجرة مختصر لمقدمة ابن الصلاح ولقاضى القضاة بدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكنانى الحموى الشافعى المتوفى بمصر فى عام ٧٣٣ من الهجرة مختصر لمقدمة ابن الصلاح ، وللشيخ بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشى المتوفى فى عام ٧٩٤ من الهجرة نكت على مقدمة ابن الصلاح ، وللإمام الحافظ شهاب الدين أحمد بن على بن حجر العسقلانى المتوفى فى عام ٨٥٢ نكت على مقدمة ابن الصلاح أيضاً ، ويقول الحافظ ابن حجر فى مطلع نكته « وكنت قد بحثت على شيخى العراقى الفوائد التى جمعها على مصنف الشيخ ابن الصلاح ، وكنت فى أثناء ذلك وبعده إذا وقعت لى النكتة الغريبة والنادرة العجيبة والاعتراض التوى والضعيف ربما علقته على هامش الأضل وربما أغفلته ، فرأيت الجمع وضم ما يلىق به ، فجمعت ، ورفقت على أول كل مسألة إما « ص » وإما « ع » الأول لابن الصلاح والثانى للعراقى « اه . وقد سعى ابن حجر رسالته هذه « الانصاح بتكميل النكت على ابن الصلاح » ولولم يكن من حظوة هذا الكتاب إلا أن يتصدى له الامام النووى وابن كثير وابن جماعة والزركشى والدراقى وابن حجر حفاظ أزمانهم ، ثم لو لم يكن له من حظوة إلا أن يتفرغ له الحافظ العراقى الزمن الطويل ليجمع نكتاً واعتراضات له وللشيوخ عليه ، حتى إذا أم كتابه ذلك عاود تلميذه الكتابة مرة أخرى ليضع لهذه النكت وهذه الاعتراضات ذبيلاً ، لو لم يكن من الحظوة لهذا الكتاب إلا ذلك لكان كافياً ، وكان دليلاً مع ذلك على منزلة الكتاب

ومنزلة صاحبه ، ويقول ابن حجر في مطلع شرح النخبة عن كتاب ابن الصلاح « اجتمع في كتابه ما تفرق في غيره ، فلهدا عكف الناس عليه ، وساروا بسيره فلا يحصى كم من ناظم له ومختصر ، ومستدرك عليه ومقتصر ، ومعارض له وممتصر » ثم جاء - بعد ابن الصلاح - الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي المتوفى في عام ٨٠٥ من الهجرة ، فصنف ألفية في علوم الحديث سماها « نظم الدرر ، في علم الأثر » وقد تخصص في هذه الألفية مقدمة ابن الصلاح وزاد عليها ، ثم عمل على هذه الألفية شرحين أحدهما مختصر والآخر مطول .

وعلى الألفية شرح لشيخ الاسلام زكريا بن عبد الأنصاري المتوفى في عام ٩٢٨ من الهجرة اسمه « فتح الباقي ، بشرح ألفية العراقي » وشرح لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى في عام ٩١١ من الهجرة ، وشرح لزين الدين أبي محمد عبد الرحمن بن أبي بكر العيني المتوفى في عام ٨٩٣ من الهجرة ، وعلى شرح المصنف حاشية لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي المتوفى في عام ٨٨٥ من الهجرة ، واسم هذه الحاشية « النكت الوفية ، بما في شرح الألفية » وقد أورد في هذه الحاشية ما استفاد من شيخه الحافظ ابن حجر .

ثم يجيء من بعد ذلك الحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى في عام ٨٥٢ ، فيصنف مختصراً متيناً في أصول الحديث يسميه « نخبة الفكر ، في مصطلح أهل الأثر » ويشرحه شرحاً يسميه « نزهة النظر ، في توضيح نخبة الفكر » .

ويعنى بهذا المتن كثير من العلماء ، كما يعنى بشرحه كثير من العلماء ، فللكمال الدين محمد بن أحمد بن حجر ، ابن المؤلف ، شرح على هذا المتن اسمه « نتيجة النظر ، في شرح نخبة الفكر » وللكمال الدين أبي عبد الله محمد بن الحسن بن علي بن يحيى بن محمد بن خلف الله بن خليفة التيمي الداري المالكي المغربي الشمني الاسكندري نزيل القاهرة المتوفى في عام ٨٢١ شرح على نخبة

الفكر ، وللشيخ غلى بن سلطان مجد الهروى القارى الحنفى المتوفى فى عام ١٠١٤ من الهجرة شرح على شرح النخبة سماه «مصطلحات أهل الأثر» ، على شرح نخبة الفكر « وللشيخ عبد الرؤوف المناوى المتوفى فى عام ١٠٣١ من الهجرة حاشية اسمها « اليواقيت والدرر ، فى شرح شرح نخبة الفكر » وللشيخ أبى الامداد إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقانى المتوفى فى عام ١٠٤١ من الهجرة حاشية اسمها « قضاء الوطر ، من نزهة النظر » .

وفى هذا العصر الذى كان فيه الحافظ ابن حجر صنف الإمام العلامة النظار محمد بن إبراهيم المعروف بابن الوزير الحسنى الصنعانى المتوفى فى عام ٨٤٠ من الهجرة متنا دقيقا جاء ما فى أصول الحديث سماه « تنقيح الأنظار » وهو الذى نعانى إخراج شرحه اليوم وكتابة هذه المقدمة له ، وقد شرحه فى القرن الثانى عشر الهجرى العلامة محمد بن إسماعيل الحسنى الصنعانى المتوفى فى عام ١١٨٢ من الهجرة ، وسنفرد ببحثاً للكلام عليه بعد الانتهاء من هذه المقدمة .

ثم جاء من بعده جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى فى عام ٩١١ من الهجرة ، فنظم فى أصول الحديث ألفية جمع فيها قواعد العلم وضاهى بها ألفية شيخ شيوخه الحافظ العراقى ، وذكر فى مطلع هذا النظم أنه يفوق ألفية العراقى فى كثرة الجمع وإيجاز العبارة واتساقها ، ولم ينس أن يطرى هذا النظم عند ختامه ويوصى بالعبارة به وتقديمه على سواه وذلك حيث يقول :

نظم بديع الوصف سهل حلو ليس به تعقد أو حشو

فاعن بها بالحفظ والتفهيم وخصها بالفضل والتقديم

وصنف مع ذلك شرحا جاء ما حافلا على تقريب النواوى الذى سبق ذكره فى فروع مقدمة ابن الصلاح ، سماه « تدريب الراوى » ، فى شرح تقريب النواوى « ولنا على ألفية السيوطى شرح وسيط بديع يقع فى ٣٦٢ صفحة من القطع المتوسط وقد طبع منذ سبعة عشر عاما والحمد لله حق حمده .

ونكتفى من هذا النحو بما ذكرنا إذ كان كل من جاء بعد هؤلاء إنما ورد
عن شريعتهم ، واستقى من حياضهم ، وعلى منهجهم سار ، وفي سمعهم أجه .

* *

١١

وأما النحو الثاني من الاتجاه الأول فقد نظر العلماء فوجدوا بعض الأحاديث
معلولا بسبب خفي غامض قادح في صحته مع أن ظاهر أمره السلامة لأن إسناده
لا يذكرفيه إلا ثقة ضابط عن ثقة ضابط ، ووجدوا أنه قد يصعب حتى على الناقد
البصير أن يعبر عن هذه العلة عبارة واضحة ، ولهذا قال عبد الرحمن بن مهدي
« معرفة علل الحديث إلهام ، لو قلت للعالم يعمل الحديث : من أين قلت هذا؟
لم يكن له حجة » ، وكم من شخص لا يبتدى لهذا « اه . وسأل رجل أبا زرعة :
ما الحجة في تصليكم الحديث ؟ فقال : الحجة أن تسألني عن حديث له علة ،
فأذكر علة ، ثم تقصد ابن وارة — يعني محمد بن مسلم بن وارة — ولا تخبره بأنك
قد سألتني عنه ، وتسأله عنه ، فيذكر لك علة ، ثم تقصد أبا حاتم فيعمله ، ثم تميز
كلام كل منا على ذلك الحديث ، فإن وجدت بيننا خلافا في علة فاعلم أن كلا
منا تكلم على مراده ، وإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم ، قال :
ف فعل الرجل ، فاتفقت كلمتهم عليه ، فقال : أشهد أن هذا العلم إلهام . ورأوا أن
معرفة هذا النوع من علوم الحديث بالمنزلة التي تقصر عنها كل منزلة حتى قال
عبد الرحمن بن مهدي : لأن أعرف علة حديث واحد هو عندي خير إلى
من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي .

وأجب أن أنبهك في هذا الموضوع إلى أن الحديث المعلول ليس هو الذي
يرويه راو مجروح ، بل إن الجرح ليس له مدخل في علة الحديث ، فإن حديث
الراوى المجروح حديث واه ساقط ، وعلة الحديث تكثر في أحاديث يرويها
الثقات ، فهم يروون الحديث له علة خفية فلا يدركونها خلفاً عليهم ، ونضرب

لك مثلا ذكره أبو عبد الله الحاكم في كتابه معرفة علوم الحديث لتعرف دقة هذا الفرع وبصر العلماء الذين تصدوا لنقل أصول هذه الشريعة ، قال أبو عبد الله « الجنس الأول من أجناس العلل مثاله ما حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، قال : حدثنا محمد بن إسحاق الصغاني ، قال : حدثنا حجاج بن محمد ، قال : قال ابن جريج عن موسى بن عقبة عن سبيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من جلس مجلساً أكثر فيه لفظه فقال قبل أن يقوم : سبحانك اللهم وبمحمدك ، لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك ، إلا غفر له ما كان في مجلسه ذلك ، قال أبو عبد الله : هذا حديث من تأمله لم يشك أنه من شرط الصحيح ، وله علة فاحشة » اه كلام الحاكم ، وأنت حقاً إذا تأملت في هذا الحديث تأملاً سطحياً مبنياً على مجرد ما تقرر من قواعد أصول الحديث ، وبحثت في أحوال رواته ، وراجعت تراجمهم ترجمة ترجمة لم تقع منهم إلا على الثقة الثابت الضابط تمام الضبط ، فيخيل إليك أنه حديث صحيح لاجتماع شروط الصحة فيه : من عدالة رواته ، وضبطهم ، وتمام ضبطهم ، مع أنه — كما قال الحاكم أبو عبد الله — يشتمل على علة فاحشة يسقط بسببها فلا يكون صحيحاً ، وقد بين العلماء — ومنهم البخاري رضى الله عنه — العلة التي اشتمل عليها هذا الحديث ، وتلخيصها أن موسى بن عقبة لم يذكر له سماع من سبيل بن أبي صالح ، وأنواع العلل كثيرة ، ومثلها كثيرة أيضاً ، وليس هذا الموضوع محلاً لهذا البحث ، وإنما نذكره لتفتك على مجهود أسلافنا رضى الله عنهم ، وفي مبحث « الحديث الممثل » من الكتاب الذى بين يديك تفصيل وافٍ لا بأس أن نحملك عليه .

وقد اشتهر من السلف جماعة كانوا قد ضربوا في إدراك العلل الخفية في الأحاديث بالسهم الوافر ، وكلهم ممن رزقه الله تعالى فهماً ثاقباً ، وحفظاً ولبساً ، ومعرفة تامة بمراتب الرواة ، وملئكة قوية قادرة على تمييز المتون والأسانيد ،

نذكر منهم علي بن المديني ، وأحمد بن حنبل ، ويعقوب بن أبي شيبة ، وأبا حاتم ،
وأبا زرعمة ، والدارقطني ، والسابق في هذه الخلبة الذي يعده العلماء طيب علة
الحديث هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري صاحب الجامع الصحيح ،
فقد روى أبو عبد الله الحاكم بسنده إلى أبي حامد أحمد بن حمدون القصار ، قال :
سمعت مسلم بن الحجاج وجاء إلى محمد بن إسماعيل البخاري فقبل بين عينيه ،
وقال : دعني حتى أقبل رجلك يا أستاذ الأستاذين وسيد المحدثين وطيب
الحديث في علة ، ثم سأله عن الحديث الذي روينا من قبل عن الحاكم ، وأجابه
البخاري ببيان علة علي نحو ما بينا .

وقد صنف في هذا النوع من أصول الحديث جماعة من الحفاظ والمحدثين
نذكر منهم الامام مسلم بن الحجاج القشيري صاحب الصحيح المتوفى في عام ٢٦١
من الهجرة ، والامام أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني المتوفى في عام ٣٨٥ من
الهجرة (١) ، والحاكم أبو عبد الله صاحب المستدرک علی الصحيحين وصاحب

(٢) قال عنه أبو الفرج بن الجوزي في المنتظم « ج ٧ ص ١٨٣ » : « كان
فريد عصره وإمام وقته ، انتهى إليه علم الأثر والمعرفة بأسماء الرجال وعلل
الحديث ، بوسلم ذلك له ، وانفرد بالحفظ أيضا ، ومن تأثير حفظه أنه أملى
علل المسند من حفظه على البرقاني » اهـ ثم روى باسناده إلى الأزهرى قال :
رأيت محمد بن أبي الفوارس وقد سأل الدارقطني عن علة حديث أو اسم فيه
فأجابه ، ثم قال : يا أبا الفتح ، ليس بين المشرق والمغرب من يعرف هذا
غيري . وقد كان الحاكم أبو عبد الله يقول : ما رأى الدارقطني مثل نفسه !
وقال رحمه بن محمد بن عيسى المعدل : سألت الدارقطني فقلت : رأى الشيخ مثل
نفسه ؟ فقال : قال الله تعالى « فلا تزكوا أنفسكم » قلت : لم أرد هذا ، وإنما
أردت أن أعلمه لأقول رأيت شيئا لم ير مثل نفسه ، فقال : إن كان في فن
واحد فقد رأيت من هو أفضل مني ، وأما من اجتمع فيه ما اجتمع في فلا . قال
ابن الجوزي بعد حكاية هذا : كان قد اجتمع له مع الحديث المعرفة بالقراءات
والنحو والفقه والشعر مع الأمانة والعدالة وصحة العقيدة .

معرفة علوم الحديث والمتوفى في عام ٤٠٥ من الهجرة ، وأبا علي الحسن بن محمد الزجاجي ، وللإمام الحافظ المحدث أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي المتوفى في عام ٤٦٣ من الهجرة مصنفات عديدة إن لم تكن في علل الحديث بغير واسطة فهي منه بواسطة وفيها بيان بعض أنواع العلل وأمثلتها .

*
*
*

١٢

وأما النحو الثالث من الاتجاه الأول فإن كتب التراجم التي صنفتها أئمة الحديث أكثر من أن يأتي عليها الخصر ، ولو ذهبنا لذلك من ألف وما ألف لأخذنا البهر ولم نكن قد أتينا على ما صنفه أسلافنا رضي الله عنهم ، وبحسبك أنك لو أردت أن تتخذ مكتبة كاملة من هذا النوع من مصنفاتهم لأمكن لك أن تجمع العدد الوفير من المجلدات ، كما أن بحسبك أن تعلم أنه قلما كان في أسلافنا حافظ من حفاظ الحديث والمعنيين به لم يصنف كتابا في التراجم ، وقد صنّف غير واحد منهم أكثر من مصنف في التراجم ، كل مصنف منها يشتمل على نوع ، وقد تفننوا في هذه التأليف وأتوا فيها بالعجب العاجب ، فمصنفات خاصة بذكر الضعفاء والمتروكين في رواية الحديث ، ونذكر من هذا النوع مصنف الإمام محمد ابن إسماعيل البخاري صاحب الجامع الصحيح المتوفى في عام ٢٥٦ من الهجرة ، ومصنف الإمام عبد الرحمن بن أحمد النسائي صاحب السنن ، ومصنف الإمام حسن بن محمد الصفائي ، ومصنف أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي المتوفى في عام ٥٩٧ من الهجرة ، ومصنف علاء الدين علي بن عثمان المارديني المتوفى في عام ٧٥٠ من الهجرة ، ومصنف محمد بن حبان البستي وهو أحفل هذه المصنفات وأجمعها ، ويدخل في هذه الباب قسم كبير من كتاب شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي الحافظ المتوفى في عام ٧٤٨ المسمى « ميزان الاعتدال ، في نقد الرجال » فقد احتوى هذا الكتاب على ذكر الكذابين

الوضاعين غير المتعمدين ، ثم على المتهمين بالوضع أو بالتزوير ، ثم على الكذابين في لهجتهم لافي الحديث ، ثم على المتروكين الهلكى الذين لم يعتمد على روايتهم ، ثم على الحفاظ الذين في دينهم رقة ووهن ثم قبل حفظهم ولم غلط وأوهام وقيل حديثهم في الشواهد والاعتبارات ، ثم على الصادقين والمستورين الذين فيهم لين ولم يبلغوا رتبة الأثبات ، ثم على خلق كثير من المجهولين ، ثم على الثقات الذين فيهم بدعة أو تكلم فيهم من لا يلتفت إلى كلامه . ومصنفات خاصة بذكر الحفاظ وتذكر من هذا النوع مصنف الحفاظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي الذى ذكرناه في النوع الأول ، وكتابة في هذا النوع يسمى « تذكرة الحفاظ » وقد يطلق عليه اسم « طبقات الحفاظ » ومن هذا النوع مصنف للحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى ، ومصنف للحافظ جلال الدين السيوطى لخص فيه مصنف الحفاظ الذهبى ، وذيل تقي الدين أبو بكر بن محمد بن الهاشمى المشهور بآين فهد المتوفى في عام ٨٩٩ على مصنف الذهبى السابق ذكره . ومصنفات لعلماء كل مصر من أمصار الاسلام يذكر في الواحد منها أهل العلم الذين ولدوا في ذلك المصر أو ارتحلوا إليه في طلب العلم أو اجتازوه ، وتذكر من هذا النوع « تاريخ بغداد » للحدث أبى بكر أحمد بن على بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادى ، و « تاريخ أصبهان » للحافظ أبى نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني المتوفى في عام ٤٣٠ من الهجرة ، وللحافظ أبى زكريا يحيى بن عبد الله المعروف بآين منده الأصفهاني المتوفى في عام ٤٤٥ من الهجرة ، و « تاريخ جرجان » لعلى بن محمد الجرجاني المعروف بالادريسي المتوفى في عام ٤٦٨ من الهجرة ، وللحافظ أبى القاسم حمزة بن يوسف السهمى المتوفى في عام ٦٧٠ من الهجرة ، و « تاريخ دمشق » للإمام الحفاظ أبى الحسن على بن حسن المعروف بآين عساكر دمشق المتوفى في عام ٥٧١ من الهجرة ، وتاريخ حمص ، وتاريخ حلب ، وتاريخ خوارزم ، وتاريخ سبته ، وتاريخ شيراز ، وتاريخ صنعاء ، وتاريخ المدينة ، وتاريخ مصر ،

وتاريخ مكة ، وتاريخ الموصل ، وتاريخ اليمن ، وهلم جرا . وهه صنفات عامة ، ونذكر من هذا الصنف كتاب « الطبقات الكبرى » لأبي عبد الله محمد بن سعد الزهري البصري كاتب الواقدي المتوفى في عام ٢٣٠ من الهجرة ، وتاريخ الامام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري صاحب الجامع الصحيح ، وهو تاريخ كبير جمع فيه الثقات والضعفاء من رواة الأحاديث ، وله على هذا النحو ثلاثة تواريخ : كبير ، وأوسط ، وصغير ، ويقال : إنه صنف تاريخه الكبير عند قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، وتاريخ الامام الحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد المعروف بالذهبي ، وهو التاريخ المشهور باسم « تاريخ الاسلام » وهو تاريخ كبير على ترتيب السنوات جمع فيه بين الحوادث والوفيات ، والتاريخ المسمى بالمنتظم للشيخ الامام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي بن الجوزي المتوفى في عام ٥٩٧ من الهجرة ، وتاريخ الامام بدر الدين محمود بن أحمد العيني المتوفى في عام ٨٥٥ المسمى بعقد الجمان في تاريخ أهل الزمان ، وهو تاريخ كبير يقع في عشرين مجلدا .

وعلى الجملة قل أن تجد طالما اشتغل بالحديث وعلومه وكانت له به معرفة إلا وجدت له مصنفا في الرجال ، ومنهم من يقتصر على ذكر رجال الحديث ومنهم من يذكر رجال الحديث وغيرهم ، ومنهم من يتعرض لناحية خاصة في رجال الحديث ، ومنهم من يذكر رجال الحديث أيا كان لونهم ووصفهم .

ونحب أن ننبهك هنا إلى أن رجال الجرح والتعديل من أسلافنا رضى الله عنهم وجزاهم عما بذلوا من جهد أعظم الجزاء — برغم ما بذلوا من جهد ، وما أفرغوا على بحنهم من إخلاص قلوبهم ، وصفاء نياتهم — لم يخل عملهم مما يؤاخذون عليه ، وذلك شأن الانسان دائما ، فليس مما يمكن أن نطلبه منه أن يتخلص من إنسانيته جملة فيكون ملكا ، لقد كان للاختلاف المذهبي دخل في تعديل الرواة وتوثيقهم ، فأهل السنة يأبون كل الابهاء أن يحتجوا بحديث يرويه

عن علي بن أبي طالب رضى الله عنه بعض شيعته ، إنما يأخذون بحديث علي إذا رواه عنه أصحاب عبد الله بن مسعود ، وأهل السنة يجرحون كثيرا من رجال الشيعة ، ويقابل الشيعة صنيع أهل السنة معهم بصنيع مثله ، فهم يجرحون كثيرا من أهل السنة ، وهم لا يثقون الثقة الكاملة إلا بالأحاديث التي تروها جماعتهم عن بعض أهل البيت ، ولا يقتصر الأمر على الاختلاف المذهبي ، ولا يقتصر الاختلاف المذهبي على الخلاف بين السنة والشيعة ، وإنما يتجاوز الأمر هذه الحدود الضيقة نوعا ما ، فهذا الامام مالك بن أنس — وهو الرجل الصالح الورع الزاهد — يقدح في محمد بن إسحاق صاحب السيرة وأكبر مؤرخ لحوادث الاسلام الأولى حتى يقول فيه : أشهد أنه كذاب ، فيضطر محمد بن إسحاق أن يقول في مالك أفضح من مقالة مالك فيه ^(١) ، ومحمد بن إسحاق هذا هو الذى يقول فيه قتادة : لا يزال فى الناس علم ما عاش محمد بن إسحاق ، ويقول فيه سفيان : ما سمعت أحدا يتهم محمد بن إسحاق ، ومع ذلك يقول فيه النسائي : ليس بالقوى ، ويقول فيه الدارقطني : لا يحتج به ولا بأبيه .

وأردنا بهذا أن ننبهك إلى أنك ستجد في كتب الجرح والتعديل بعض التحامل أحيانا ، وبعض الاختلاف في الجرح وفي التعديل أحيانا أخرى ، فلا يأخذك البهر إذا رأيت شيئا من ذلك ، واعرض في هذه الصور ونحوها ما تراه على موازين النقد ، وستجد الأمر سهلا غاية في السهولة — إن أنت أردت ذلك — فان العلماء الذين صنّفوا في الجرح والتعديل قد نسبوا كل جرح إلى قائله بعبارة ونسبوا كل تعديل إلى قائله بعبارة ، وعبارات الجرح وعبارات التعديل مختلفة لكل عبارة دلالة خاصة ، وبعضها أهون من بعض كما هو معروف عند أهل الفن

(١) انظر ما كتبناه في هذا الصدد في ترجمة ابن إسحاق في صدر كتاب السيرة بتحقيقنا .

وليس هذا موضع بيانها، وإلا طال بنا القول ونحن نؤثر الاجمال، وأنت في حل — حين تسمع عبارة تدل على الجرح — أن تبحث عن القائل والمقول فيه، فإن رأيت بينهما ما يبعث على تحامل أحدهما على الآخر فترك هذا القول إلى قول آخر لا يكون صادراً عن التحامل البغيض، وأنت — على كل حال — بخير النظرين في هذا الأمر ونحوه، والسبيل الذي نوصيك به أن تبحث أولاً، وألا يحملك البحث على أن ترمى الناس بشيء، وأنت تجدلهم مخلصاً منه .

*
*
*

١٣

وأما الاتجاه الثاني فقد جد العلماء في تمييز الأحاديث وانتخال صحيحها وطرح سقيمها، بعد أن بينوا أنواعها وفرقوا بين هذه الأنواع فروقاً دقيقة جعلت كل نوع منها متميزاً عن غيره أدق تمييز، وكانت لهم شروط في الرواة وشروط في المرويات وشروط في التحمل وشروط في الأداء، كما كانت لهم فروق في العبارات التي يؤدي بها المحدث ما رواه تبعاً لاختلاف حاله في التحمل، مما يحمده لهم المطلاع على مصطلحاتهم ويرى معه أنهم — رضى الله عنهم — قد بذلوا من الوسع أقصاه، وتحملوا من الجهد منتهاه، وصبروا وصابروا على الكد والدأب والله وحدهم ولى جزائهم على ذلك .

وكان من أثر هذا الجهد أن جمع قومٌ منهم كتباً توخَّوا فيها أفراد الحديث الصحيح بالذکر، أو أفراد الحديث المحتج به، والسنم من لم يقتصر منهم على الحديث المحتج به، أنه إذا روى حديثاً واهياً أو فيه مقال ذكر ما فيه من ضعف. وقد بر صاحب كل كتاب من هذه الكتب بما أخذ نفسه به من الشروط، حسب طاقته، ونقول « حسب طاقته » لأن علماء هذه الأمة الذين خَلَفُوا أصحاب هذه المؤلفات لم يتركوا شيئاً في هذه المصنفات إلا بمخونه بحث المخلص الرقى للعلم (م - ٤ نشأة العلوم)

والدين ، وقد استقام لبعضهم اعتراضات على بعض ما في هذه المصنفات ، وما زال أهل العلم في كل عصر يتعقب الخالف منهم السالف حتى تم بحث هذه الكتب بحثاً وافياً ، وحتى استقام لأهل هذه الملة أمر حديث نبيهم على الوجه الذي تطمئن إليه قلوب أهل العلم .

واشتهرت هذه المصنفات فيما بعد باسم « الكتب الستة » وهي : الجامع الصحيح الذي صنفه البخارى المتوفى في عام ٢٥٦ من الهجرة ، وكتاب الجامع الصحيح الذي صنفه مسلم المتوفى في عام ٢٦١ من الهجرة ، وكتاب السنن الذي صنفه أبو داود المتوفى في عام ٢٧٥ من الهجرة ، وكتاب « السنن » الذي صنفه الامام النسائي المتوفى في عام ٣٠٣ من الهجرة ، وكتاب « السنن » الذي صنفه ابن ماجه القزوينى المتوفى في عام ٢٧٣ من الهجرة ، وكتاب « الجامع » الذي صنفه الامام الترمذى المتوفى في عام ٢٧٩ من الهجرة . وسنفرّد كل كتاب من هذه الكتب - مرتبةً - بكلمة نذكر فيها صنيع مؤلفه وصنيع العلماء من بعده في هذا المصنف لتكون على بينة مما قدمناه لك .

*
**

١٤

أما الكتاب الأول فاسمه « الجامع الصحيح » واشتهر بين الناس باسم « صحيح البخارى » ومؤلفه هو الامام الحافظ أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفى البخارى المتوفى بخرتتك في عام ٢٥٦ من الهجرة ، وهو أول الكتب الستة في الحديث ، ولم يشك أحد من العلماء في أنه وصحيح مسلم الذى يأتى الكلام عليه أصح كتب الحديث على الاطلاق ، ولكنهم يختلفون في أى الكتابين أصح . قال الامام النورى في مطلع شرحه على صحيح مسلم : « اتفق العلماء على أن أصح الكتب بعد القرآن الكريم الصحيحان صحيح البخارى وصحيح مسلم ، وتلقاهما

الامة بالقبول ، وكتاب البخارى أحصهما صحيحاً وأكثرهما فوائد ، وقد صح أن مسلماً كان يستفيد منه ويعترف بأنه ليس له نظير في علم الحديث ، وهذا الترجيح هو المختار الذى قاله الجمهور . . . وما نقل عن بعض المقاربة من تفضيل صحيح مسلم محمول على ما يرجع إلى حسن السياق وجودة الوضع والترتيب ، أما رجحانه من حيث الاتصال فلا شراطه أن يكون الراوى قد ثبت له لقاء من روى عنه ولو مرة ، واكتفى مسلم بمطلق المعاصرة (١) ، وأما رجحانه من حيث العدالة والضبط فلأن الرجال الذين تكلم فيهم من رجال مسلم أكثر عدداً من رجال البخارى ، مع أن البخارى لم يكن من إخراج حديثهم ، وأما رجحانه من حيث عدم الشذوذ والاعلال فما انتقد على البخارى من الأحاديث أقل عدداً مما انتقد على مسلم ، وأما التى انتقدت عليهما فأكثرها لا يقدر فى أصل الحديث فإن جميعها واردة من جهة أخرى ، وقد علم أن الإجماع واقع على تلقى كتابيهما بالقبول والتسليم إلا ما انتقد عليهما . والجواب على ذلك على وجه الاجمال أنه لا ريب فى تقدم الشيخين على أمة عصرهما ومن بعدهما فى معرفة الصحيح والعلل ، وقد روى الفربرى عن البخارى أنه قال : ما أدخلت فى الصحيح حديثاً إلا بعد أن استخرت الله تعالى وثبتت صحته ، وكان مسلم يقول : عرضت كتابى على أبى زرعة فكل ما أشار إلى أن له علة تركته ، فاذا علم هذا فقد تقرر أنهما لا يخرجان من الحديث إلا ما لا علة له ، أو له علة إلا أنها غير مؤثرة . وعلى تقدير توجيه كلام من انتقد عليهما يكون كلاماً معارضاً لتصحيحهما ، ولا ريب فى تقديمهما فى ذلك على غيرهما ، فيندفع الاعتراض من حيث الجملة اهـ . وقد روى عن البخارى أنه قال : رأيت فى نوى النبى صلى الله

(١) قد بين الشارح فى (توضيح الأفكار) فى غير موضع أن هذا الاختلاف فى خصوص الأحاديث المعنونة التى يروىها الراوى بلفظ (عن فلان)

عليه وسلم وكأني واقف بين يديه ويدي مروحة أذب بها عنه ، فسألت بعض
المعبرين عنها ، فقال لي : أنت تذب عنه الكذب ، فهو الذي حملني على إخراج
الجامع الصحيح ، وروى عنه أنه قال : خرجت الجامع الصحيح من نحو ستائة
ألف حديث ، وصنفته في ست عشرة سنة ، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله
سبحانه وتعالى . وروى عنه أنه قال : ما أدخلت فيه إلا صحيحاً ، وما أدخلت
فيه حديثاً حتى استخرت الله تعالى وصليت ركعتين وتيقنت صحته .

وقد اعتنى الأئمة بشرح صحيح البخاري ، وشروحه أكثر من أن يتسع
لها المعد فذكر لك أهمها :

فمنها شرح الامام أبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي
الخطابي المتوفى في عام ٣٨٨ من الهجرة ، واسم هذا الشرح « أعلام السنن » .
ومنها شرح الامام الحافظ علاء الدين مغلطي بن قليج التركي المصري
الحنفي المتوفى في عام ٧٦٢ من الهجرة ، وهو شرح كبير سماه التلويح .

ومنها شرح العلامة شمس الدين محمد بن يوسف بن علي الكرماني المتوفى في
عام ٧٧٥ ، وهو شرح وسط سماه الكواكب الدراري ، وفيه يقول الحافظ ابن
حجر : وهو شرح مفيد ، على أوهام فيه في النقل ، لأنه لم يأخذ إلا من الصحف
ومنها شرح الامام سراج الدين عمر بن علي الملقن الشافعي المتوفى في عام
٨٠٤ من الهجرة ، وهو شرح كبير يقع في نحو عشرين مجلداً ، واسم هذا الشرح
شواهد التوضيح ، قال السخاوي في شأنه : اعتمد فيه على شرح شيخه مغلطي
وزاد فيه قليلاً ، وقال الحافظ ابن حجر : وهو في أوائله أقدم منه في أواخره ،
بل هو من نصفه الباقي قليل الجدوى .

ومن أعظم شروح البخاري شرح العلامة الحافظ شيخ الاسلام أبي الفضل
أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى في عام ٨٥٢ ، واسم هذا الشرح فتح
الباري ، وشهرته وانفراده بما يشتمل عليه من الفوائد الحديثية والنكات الأدبية

والفرائد المفقية تغنى عن وصفه ، سيما وقد امتاز بجمع طرق الحديث التي ربما يتبين من بعضها ترجيح أحد الاحتمالات شرحا وإعرابا ، وطريقته في الأحاديث المكررة أنه يشرح في كل موضع ما يتعلق بمقصد البخارى ويذكره فيه ويحيل بيباق شرحه على المكان المشروح فيه ، وقد بدأ في تأليف هذا الشرح في أوائل عام ٨١٧ على طريق الاملاء ، ثم صار يكتب بخطه شيئا فشيئا ، فيكتب الكراسة ثم يكتبها جماعة من الأئمة المعتبرين ويعارض بالأصل مع المباحثة في يوم من أيام الأسبوع بقراءة العلامة ابن خضر ، فصار لا يكمل منه شيء إلا وقد قوبل وحرر ، إلى أن انتهى في أول يوم من رجب سنة ٨٤٢ ، سوى ما ألقه به بعد ذلك ، فلم ينته منه إلا قبيل وفاته . وقد طبع بمصر ثلاث مرات

ومن الشروح المشهورة شرح العلامة بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني الحنفى المتوفى في عام ٨٥٥ من الهجرة ، وهو شرح كبير سماه « عمدة القارىء » وقد شرع في تأليفه في أواخر شهر رجب من عام ٨٢١ من الهجرة وفرغ منه في آخر الثلث الأول من جمادى الأولى سنة ٨٤٧ من الهجرة ، وقد استمد فيه من « فتح البارى » بحيث ينقل منه الورقة بتامها ، قالوا : كان يستعير فتح البارى من البرهان ابن خضر باذن مؤلفه له ، وتعقب ابن حجر في مواضع ، وطوله بما تعتمد الحفاظ ابن حجر حذفه من سياق الحديث بتامه وإفراد كل من تراجم الرواة بالكلام وبيان الأنساب واللغات والاعراب والمعاني والبيان واستنباط الفوائد من الحديث والأسئلة والأجوبة . وقد طبع بالاستانقة مرة ، وبمصر مرة

ومن الشروح المشهورة شرح العلامة أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك ابن أحمد القسطلانى القاهرى الشافعى المولود فى عام ٨٥١ والمتوفى فى عام ٩٢٣ من الهجرة ، وشرحه متداول مشهور واسمه « إرشاد السارى » ، إلى صحيح البخارى « وقد طبع مرارا بمطبعة بولاق

وعلى الكتاب شروح كثيرة لم يتبها لمؤلفيها الذين يتموها : منها شرح الامام

محي الدين يحيى بن شرف التتوى المتوفى فى عام ٦٧٦ من الهجرة ، فانه شرح قطعة من اوله الى آخر كتاب الايمان ، ومنها شرح للشيخ ركن الدين احمد بن محمد بن عبد المؤمن التريمى المتوفى فى عام ٧٨٣ ، وهذا الشرح هو مرجع العلامة العيني فى كل ما ذكره فى شرحه « عمدة القارى » من مباحث البلاغة ، ولذلك لم يتكلم العيني من مباحث علوم البلاغة بعد أن فرغت القطعة التى كان قد صنعها ركن الدين المذكور ، قال هذا الحافظ ابن حجر وقد ذكر له بعض الناس ترجيح شرح العيني بما اشتمل عليه من البديع وغيره على شرحه فتح البازى . ومن الشروح التى لم تكمل شرح الحافظ عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقى المتوفى فى عام ٧٧٤ ، وشرح العلامة محمد الدين أبى طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى الشيرازى المتوفى فى عام ٨١٧ من الهجرة ، وقد سمي شرحه هذا « منح البارى ، بالسبح الفسيح الجارى » وكمل ربع العبادات منه فى عشرين مجلداً ، وقدر تمامه فى أربعين مجلداً ، وقد ذكر الحافظ السخاوى فى الضوء اللامع أن التتقى الفاسى قال : إن المجد لم يكن بالماهر فى الصنعة الحديدية ، وله فيما يكتبه من الأسانيد أوهام ، وأما ما شرحه على البخارى فقد ملأه من غرائب المنقولات سيما من الفتوحات المكية ، وشرح الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلى المتوفى فى عام ٧٩٥ وقد ذكر صاحب « الجوهر المنضد فى طبقات متأخرى أصحاب أحمد » أن ابن رجب وصل فى شرحه إلى كتاب الجنائز .

وقد اختصر الكتاب غير واحد من العلماء ، نذكر منهم الشيخ الامام جمال الدين أبى العباس أحمد بن عمر الأنصارى القرطبى المتوفى فى عام ٦٥٦ من الهجرة ، والشيخ بدر الدين حسن بن عمر بن حبيب الحلبى المتوفى فى عام ٧٧٩ وقد سمي مختصره « إرشاد السامع والقارى ، المنتقى من صحيح البخارى » ، والامام زين الدين أبى العباس أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشرحى الزبيدى المتوفى فى عام ٨٩٣ ، ومختصر الامام الزبيدى هذا مشهور متداول بين الناس

واسمه « التجريد الصريح ، لأحاديث الجامع الصحيح » وقد حذف فيه ما تكرر
وجمع ما تفرق في الأبواب .

وألف جماعة من العلماء مصنفات خاصة برجل البخارى ، ونذكر من هؤلاء
الشيخ الامام أبانصر أحمد بن محمد بن الحسين السكلاباذى البخارى المتوفى فى
عام ٣٩٨ فقد صنف كتابا فى أسماء رجال البخارى ، ونذكر منهم القاضى أبانصر الوليد
سليمان بن خلف البلخى المتوفى فى عام ٤٧٤ من الهجرة فقد صنف كتابا سماه
« كتاب التمديل والتجريح لرجال البخارى »

وقد صنف جلال الدين عبد الرحمن بن عمر البلقينى المتوفى فى عام ٨٢٤
كتابا فى بعض ما يتعلق بالبخارى وقد سماه « الأنعام » ، بما وقع فى البخارى
من الإيهام « وذلك أن الراوى للحديث قد يذكر قصة يقول فيها « أن رجلا أتى
النبي صلى الله عليه وسلم فسأله عن كذا » فهذا الرجل فى هذه الرواية مبهم ،
وقد بين فى رواية أخرى أنه فلان ، أو بين أنه من بنى فلان أو نحو ذلك ،
فجلال الدين البلقينى يتتبع أحاديث البخارى حديثا لحديثا ، فكل حديث
وقع فيه لفظ مبهم كرجل أو امرأة أو يوم أو وقت أو صلاة ، وقد ورد هذا اللفظ
مبيناً فى بعض الروايات ، يذكر هذا البيان منسوبا إلى راويه

وأنت إذا تأملت فيما ذكرناه لك — على قلبه ، وعلى أنا تركنا من
المصنفات على البخارى مما بلغ أسماعنا عنه أكثر مما ذكرناه ، وعلى أن ما لم
يبلغنا خبره أكثر مما صار إلينا علمه — تبين لك مقدار حرص العلماء على
الاشتغال به وبيان ما فيه

*
*
*

١٥

وأما الكتاب الثانى فاسمه « الجامع الصحيح » أيضاً ، وقد اشتهر بين
الناس باسم صحيح مسلم ، وهؤلفه هو الامام الحافظ أبو الحسين مسلم بن الحجاج

القشيري النيسابوري ، الشافعي المتوفى في عام ٢٦١ من الهجرة ، وقد قدمنا أن إجماع علماء هذه الأمة قد انعقد على أن صحيح البخاري وصحيح مسلم هما أصح كتب الحديث على الإطلاق ، وإنما الاختلاف بينهم في أي الكتابين أصح من الآخر ، فالجمهور على أن صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم ، وقال أبو علي الحسن بن علي النيسابوري شيخ أبي عبد الله الحاكم : ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم ، وواقفه على ذلك بعض علماء المغرب ، وقال الامام النووي في صدر شرحه على صحيح مسلم : وقد انفرد مسلم بفائدة حسنة ، وهي كونه أسهل متناولا من حيث إنه جعل لكل حديث موضعا واحداً يليق به جمع فيه طرقه التي ارتضاها وأورد فيه أسانيد المتعددة وألفاظه المختلفة ، فيسهل على الطالب النظر في وجوهه واستثمارها ، ويحصل له الثقة بجميع ما أورده مسلم من طرقه ، بخلاف البخاري ، وحكى عن مكى بن عبدان أنه قال : سمعت مساماً يقول : لو أن أهل الحديث يكتبون مائتي سنة الحديث فدارهم على هذا المسند — يعني صحيحه — وقال مسلم : صنفت هذا المسند من ثلثمائة ألف حديث مسموعة ، وقد عقد مؤلف الكتاب الذي بين يديك مسألة ذكر فيها شرط مسلم كما عقد مسألة ذكر فيها شرط البخاري ، وتعرض الشارح لبيان هذا الموضوع في عدة أماكن من شرحه ، فلا نرى داعية لأن نتعرض لبيان هذا في هذا الموضوع ، فارجع إلى ما كتبه المصنف والشارح تزدد معرفة .

وقد تلقى علماء هذه الأمة صحيح مسلم بالقبول ، كما تلقوا صحيح البخاري بالقبول ، وعنى كثير منهم بشرح صحيح مسلم كما عنى كثير منهم بشرح صحيح البخاري ، وتضافرت جهود على تعقب مسلم والاستدراك عليه كما تضافرت جهود على تعقب البخاري والاستدراك عليه ، وبالجملة كان لصحيح مسلم من جهود العلماء في شرحه جملة أو شرح بعض مواضع منه أو شرح غير يهـ أو تخرج أحاديثه أو اختصاره الشيء الكثير .

شرحه الامام قوام السنة أبو القاسم إسماعيل بن محمد الأصفهاني الحافظ المتوفى
في عام ٥٣٥، ومن شرحه أبو عبد الله محمد بن علي المازري المتوفى في عام ٥٣٦
من الهجرة، وسمى شرحه « المعلم ، بفوائد مسلم » والقاضي عياض بن موسى
اليحصي المالكي المتوفى في عام ٥٤٤ من الهجرة، وسمى شرحه « الإكمال »
وقد أراد بشرحه هذا إكمال شرح المازري ، وشرحه عماد الدين عبد الرحمن
ابن عبد العلي المصري المتوفى في عام ٦٢٤ من الهجرة ، والامام الحافظ
أبوزكريا يحيى بن شرف النووي الشافعي المتوفى في عام ٦٧٦ من الهجرة ،
وشرحه هذا شرح متوسط مفيد سماه « المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج »
وقد دعاه إلى الاختصار في شرحه ما ذكره بقوله « ولولا ضعف الهمم وقلة
الراغبين لبسطته فبلغت به ما يزيد على مائة من المجلدات ، لكنني أقتصر على
التوسط » وشرحه أبو الفرج عيسى بن مسعود الزواوي المتوفى في عام ٧٤٤
من الهجرة ، وهو شرح كبير جمع فيه بين معلم الزواوي وإكمال القاضي عياض
ومنهاج النووي ومفهم القرطبي الذي سنده فيه بما بعد في جملة مختصرات هذا
الكتاب ، وشرحه الامام أبو عبد الله محمد بن خليفة الوشثاني الآبي المالكي
المتوفى في عام ٨٢٧ من الهجرة ، وقد سمي شرحه هذا « إكمال إكمال المعلم »
وذكر فيه أنه ضمنه كتب شراحه الأربعة : المازري ، والقاضي عياض ،
والقرطبي ، والنووي ، مع زيادات مكلمة ، وتنبية ، ونقل عن شيخه أبي عبيد الله
محمد بن عرفة أنه قال : ما يشق على فهم شيء كما يشق كلام عياض في بعض
مواضع من الإكمال ، وشرحه أيضاً الشيخ تقي الدين أبو بكر بن محمد الحلي
الدمشقي الشافعي المتوفى في عام ٨٢٩ من الهجرة ، والشيخ الحافظ جلال الدين
عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى في عام ٩١١ من الهجرة ، والشيخ
شهاب الدين أحمد بن محمد الخطيب القسطلاني الشافعي المتوفى في عام ٩٢٣
من الهجرة ، وشيخ الاسلام القاضي زين الدين زكريا بن محمد الأنصاري
الشافعي المتوفى في عام ٩٢٦ من الهجرة .

وتلخص صحيح مسلم أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي المتوفى في عام ٦٥٦ ، ثم شرح مختصره هذا في كتاب سماه « المفهم » ، لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم ، وقد ذكر فيه أنه لما تلخصه ورتبه ويوبه شرح غريبه ، ونبه على نكت من إعرابه ، وعلى وجوه الاستدلال بأحاديثه . واختصره أيضاً الامام الحافظ زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوى المنذرى المتوفى في عام ٦٥٦ من الهجرة ، وقد شرح هذا المختصر عثمان بن عبد الملك الكردي المصرى المتوفى في عام ٨٣٧ من الهجرة ، ومجد بن أحمد الأسنوى المتوفى في عام ٧٦٣ من الهجرة . ومن اختصره أبو الفضل مجد بن عبد الله المريسي المتوفى في عام ٦٥٥ من الهجرة . وقد شرح زوائد صحيح مسلم على صحيح البخارى سراج الدين عمر بن على بن الملتن للشافعى المتوفى في عام ٨٠٤ من الهجرة ، وهو شرح كبير يقع في ضعف شرح للنووى رغم أنه لم يتعرض لشرح الكتاب كله .

وقد شرح غريب صحيح مسلم الامام عبد الغافر بن إسماعيل الفارسى المتوفى في عام ٥٢٩ من الهجرة ، وسمى كتابه « المفهم » ، في شرح غريب مسلم . وتكلم عن رجال مسلم خاصة أبو بكر أحمد بن على الأصفهاني المتوفى في عام ٢٧٩ من الهجرة

فتأمل في هذه الشروح ، وتنوع أغراض أصحابها ، تدرك مقدار عناية هؤلاء العلماء في القرون المختلفة بهذا الكتاب

* * *

١٦

وأما الكتاب الثالث فاسمه « الجامع الصحيح » أيضاً ، وقد اشتهر بالاضافة إلى مؤلفه فيقال « جامع الترمذى » ويقول كثير من العلماء « سنن الترمذى » .

ومؤلفه هو الامام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذى المتوفى فى عام ٢٧٩ فى من الهجرة ، وقد نقل عن المؤلف أنه قال : صنفت هذا الكتاب فعرضته على علماء الحجاز والعراق وخراسان فرضوا به ، ومن كان فى بيته فكأنما فى بيته نبي يتكلم . ولمصنف « تنقيح الأنظار » بحث فى شرط الترمذى ومنزلة حديثه فأرجع إليه إن شئت

وقد تصدى لشرحه ولاختصاره جماعة من العلماء ، فمن شرحه الامام الحافظ أبو بكر محمد بن عبد الله الأشبلى المعروف بابن العربى ، المالكي ، المتوفى فى عام ٥٤٦ من الهجرة ، وقد سمي شرحه « عارضة الأحوذى ، فى شرح الترمذى » ومن شرحه الحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلى المتوفى فى عام ٧٩٥ من الهجرة

ومن شرحه العلامة الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى فى عام ٩١١ من الهجرة ، وقد سمي شرحه « قوت المغتذى ، على جامع الترمذى »

ومن تصدى لشرحه ولكنه لم يتمه الحافظ أبو الفتح محمد بن محمد بن سيد الناس اليعمرى الشافعى المتوفى فى عام ٧٣٤ من الهجرة ، فقد بدأ فى شرحه شرحاً مطولاً فبلغ نحو ثلثى الكتاب فى نحو عشر مجلدات ، ثم أكمله الحافظ زين الدين عبد الرحيم بن حسين العراقى المتوفى فى عام ٨٠٦ من الهجرة

ومن تصدى لشرحه ، ولم يتمه ، سراج الدين عمر بن رسلان البلقينى الشافعى المتوفى فى عام ٨٠٥ من الهجرة ، وسمي شرحه « العرف الشدى ، على جامع الترمذى »

وقد شرح زوائد جامع الترمذى على صحيحى البخارى ومسلم وسنن

أبى داود سراج الدين عمر بن على بن الملقن المتوفى فى عام ٨٠٤ من الهجرة ومن العلماء الذين اختصروا جامع الترمذى نجم الدين سليمان بن عبد القوى

الطوفي الحنبلي ، المتوفى في عام ٧١٠ من الهجرة ، ونجم الدين محمد بن عقيل
البلسي الشافعي ، المتوفى في عام ٧٢٩ من الهجرة

**

١٧

وأما المكتتاب الرابع فهو « سنن أبي داود » ومؤلفه هو الامام الحافظ
أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفى في عام ٢٧٥ من الهجرة ، وقد
قال مؤلف هذا الكتاب : كتبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسمائة
ألف حديث ، انتخبت منها ما ضمنته كتابي هذا ، وجمعت فيه أربعة آلاف
حديث وبماتمائة حديث ، وذكرت الصحيح وما يشبهه ويقاربه ، ويكفي الانسان
لدينه من ذلك أربعة أحاديث : أحدها « إنما الأعمال بالنيات » والثاني « من
حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه » والثالث « لا يكون المؤمن مؤمناً حتى يرضى
لأخيه ما يرضاه لنفسه » والرابع « الحلال بين والحرام بين ، وبين ذلك
مشتبهات » وقد قال العلامة ابن السبكي في طبقات الشافعية : سنن أبي داود
من دواوين الاسلام ، والفقهاء لا يتحاشون من إطلاق لفظ الصحاح عليها وعلى
سنن الترمذي ، لاسيما سنن أبي داود . وقال أبو سليمان الخطابي « كتاب السنن
لأبي داود كتاب شريف لم يصنف في علم الدين كتاب مثله » وقال ابن قيم
الجوزية « كتاب السنن لأبي داود سليمان ابن الأشعث السجستاني ، رحمه الله ،
من الاسلام بالموضع الذي خصه الله به ، بحيث صار حكماً بين أهل الاسلام ،
وفصلاً في موارد النزاع والخصام ، قاله يتحاكم المنصفون ، وبحكمه يرضى الحقون ،
فانه جمع شمل أحاديث الأحكام ، ورتبها أحسن ترتيب ، ونظمها أحسن نظام ،
مع انتقائها أحسن انتقاء ، واطراحه منها أحاديث الجروحين والضعفاء »
وقد شرح هذا الكتاب الحافظ أبو سليمان محمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي

المتوفى في عام ٣٨٨ من الهجرة ، وسمى شرحه « معالم السنن » وتلخص هذا الشرح الحافظ شهاب الدين أبو محمود أحمد بن محمد بن إبراهيم المقدسي المتوفى في عام ٥٦٩ من الهجرة ، وسمى تلخيصه « عجالة العالم ، من كتاب المعالم »
ومن شرحه شهاب الدين أحمد بن الحسين الرملي المقدسي الشافعي المتوفى في عام ٧٤٤ من الهجرة .

ومن شرح كتاب السنن قطب الدين أبو بكر بن أحمد بن وعين اليمى الشافعي المتوفى في عام ٧٥٢ من الهجرة ، وقد مات وشرحه مسودة .

ومن تصدى لشرحه ، ولم يتبها له الاتمام ، الامام أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي المتوفى في عام ٨٢٦ من الهجرة ، قالوا : إنه كتب من شرحه سبع مجلدات بلغ فيها إلى أثناء سجود السهو وأطال في الشرح .

ومن تصدى لشرحه أيضا علاء الدين مغلطاي بن قبيج المتوفى في عام ٧٦٢ من الهجرة ، ولم يتبها له إكمال هذا الشرح .

وقد شرح زوائد سنن أبي داود على صحيح البخارى ومسلم الشيخ سراج الدين عمر بن علي بن الملقن الشافعي المتوفى في عام ٨٠٤ من الهجرة .

وقد اختصر سنن أبي داود الامام الحافظ زكي الدين عبيد العظيم بن عبد القوى المنذرى المتوفى في عام ٦٥٦ من الهجرة وسمى تلخيصه « المجتبى » وللحافظ السيوطى المتوفى في عام ٩١١ من الهجرة شرح على مختصر الحافظ المنذرى اسمه « زهر الربى ، على المجتبى » .

والعلامة المحقق الحافظ شمس الدين محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الحنبلى المتوفى في عام ٧٥١ من الهجرة تهذيب لمختصر المنذرى يقول في أوله « إن الحافظ زكى الدين المنذرى قد أحسن في اختصاره ، فهذبته نحو ما هذب هو به الأصل ، وزدت عليه من الكلام على علل سكت عنها أو لم يكملها ، وتصحيح أحاديث ، والكلام على متون لم يفتح مقفلها »

وقد كتب الله تعالى للمعجز الضعيف كاتب هذه السطور أن يخرج سنن أبي داود في أربعة مجلدات إخراجاً دقيقاً عليه شروح بسيطة منذ خمسة عشر عاماً ، ولو من القادر الحكيم بإعادة طبعه كتبنا عليه شرحاً وسطاً تقر به عيون طلبة هذا الفن، نسأله سبحانه أن يوفق بمنه وكرمه .

* * *

١٨

وأما الكتاب الخامس فهو كتاب « السنن الكبير » ومؤلفه أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي بن سنان بن بحر ، النسائي الحافظ المتوفى في عام ٣٠٣ من الهجرة ، ومع جلالته مؤلف هذا الكتاب وتقدمه وفضله حتى يقول فيه الدارقطني « النسائي يقدم على كل من يذكر بهذا العلم من أهل عصره » فان كتابه لم يرزق من إقبال العلماء على شرحه أو التعليق عليه مثل مارزوق غيره من الكتب ، حتى إن الحافظ السيوطي المتوفى في عام ٩١١ من الهجرة بعد النسائي بأكثر من ستة قرون لما أراد أن يعلق عليه تعليقة مختصرة تنبه إلى ذلك فهو يقول في أول هذه التعليقة « هي على نمط ما علقت على الصحيحين وغيرهما من السنن، إذ له منذ صنف أكثر من ستائة سنة ولم يشتهر عليه شرح ولا تعليق » وكل ما وصل إلينا من نبال تعرض العلماء له أن سراج الدين عمر بن الملقن الشافعي المتوفى في عام ٨٠٤ من الهجرة قد شرح زوائد سنن النسائي على الكتب الأربعة السابقة: صحيح البخاري ، وصحيح مسلم ، وجامع الترمذي ، وسنن أبي داود وللشيخ أبي الحسن السندی تعليقة على سنن النسائي ، وهي — على وجازتها — أبسط من تعليقة السيوطي .

* * *

وأما الكتاب السادس فهو كتاب « سنن ابن ماجه » ومؤلفه هو أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني ، مولى ربيعة ، المولود في عام ٢٠٩ من الهجرة والمتوفى في يوم الاثنين لتسع بقين من رمضان في عام ٢٧٣ من الهجرة . وقد رزق هذا الكتاب من الخطوة أكثر مما رزقه كتاب « سنن النسائي » رغم أن العلماء متفقون على اعتبار سنن النسائي أحد الكتب المعتمدة وهم مختلفون في « سنن ابن ماجه » أيعدونه سادس الخمسة السابقة أم يعدون موطأ مالك سادس هذه الكتب .

فمن شرح سنن ابن ماجه الشيخ كمال الدين محمد بن موسى الديرى الشافى المتوفى في عام ٨٠٨ من الهجرة ، وقد سمي شرحه « الديباجة » بشرح سنن ابن ماجه « وقال صاحب كشف الظنون عن هذا الشرح « في نحو خمس مجلدات ، ومات قبل تحريره وتبييضه » اه .

ومن شرح هذا الكتاب برهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي سبط ابن المعجمي المتوفى في عام ٨٤١ من الهجرة .

ومن شرحه الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطى المتوفى في عام ٩١١ من الهجرة ، وسمى شرحه هذا « مصباح الزجاجه » على سنن ابن ماجه «

وقد تصدى لشرحه ، ولم يتهيا له الأمام ، الحافظ علاء الدين مغلطاى بن قليج المتوفى في عام ٧٦٢ من الهجرة ، فقد شرح قطعة منه في خمس مجلدات . وشرح الشيخ سراج الدين عمر بن على بن الملقن الشافى المتوفى في عام ٨٠٤ من الهجرة زوائد « سنن ابن ماجه » على الكتب الخمسة التي هي صحيح البخارى وصحيح مسلم وجامع الترمذى وسنن أبي داود وسنن النسائي ، ويقع

شرحها هنا في ثمان مجلدات ، وقد سماه « مائس إليه الحاجة ، على سنن ابن ماجه »
وقد ضبط فيه مشكله من الأسماء والسكنى وما يحتاج إليه من الفرائب ، مما لم
يوافق الباقية وقال : إنه بدأ في تصنيفه في شهر ذى القعدة من عام ٨٠٠ وانتهى
في شهر شوال من العام الذى يليه .

رحم الله الجميع رحمة واسعة! وأسبغ عليهم حلال رضوانه! وجزاهم عن صنيعهم
خير الجزاء! وجعلنا من أتباعهم! ورزقنا رضاه آمين! .

وأما بعد ، فقد أطلت وإن لم أكن بلغت معشار ما كانت تتوق إليه نفسى
وكم كنت أود أن أسترسل في هذا الموضوع فأذكر كل ما يحضرنى فيه ، فان
في ذلك شفاء لنوم طلبة العلم وإرواء لغليل العطشى إلى مناهل المعرفة ، وفيه
— فوق ذلك — إثارة لما خبأته يد النسيان أو يد الإهمال من تراث أسلافنا
رضى الله عنهم ، وتعريف بقدر ما بذلوا في سبيل إبلاغ من بعدهم عن قبلهم
وفى هذا وحده زجر لمن يزعم من أهل عصرنا أنهم صنعوا في حين أن ما بينه
جماعة منهم لا يقوم بعشير ما بذله واحد من هؤلاء .

وكم كنت أود أن أكتب عن كل علم من علوم الاسلام أبواباً خاصة ،
ولكن ظروفاً قاهرة تضطرنى أن أكتفى بما ذكرت عن علم الحديث وأصوله ،
إذ كان علم الحديث هو أول العلوم الاسلامية تدويناً ، ثم هو العلم الذى أخذت
عنه سائر العلوم ، فالتفسير بدأ أول الأمر يروى عن الرسول وأصحابه وتابعيهم
في ثنايا الحديث ، ثم استقل بعد رده من الزمن ، وكذلك الشأن في غيره
من العلوم ، واذ كان الكتاب الذى تقدم له في علم أصول الحديث خاصة .

رب اغفرلى ولوالدى ولن دخل بيتى مؤمناً ، وللمؤمنين والمؤمنات .

كتبه : محمد محيى الدين عبد الحميد

ترجمة الامامين : محمد بن إبراهيم المعروف بابن الوزير صاحب « تنقيح
الأنظار » ومحمد بن إسماعيل المعروف بالأمير صاحب « توضيح الأفكار »
ووصف كتابيهما .

ترجمة

الامام الحافظ محمد بن إبراهيم، المعروف بابن الوزير، صاحب «تنقيح الأنظار»

نسبه :

هو الامام المجتهد الحافظ العلامة المتقن الأصولي الفقيه المتكلم ، بدر علماء
العرة النبوية ، السيد محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن الفضل بن منصور
ابن محمد العفيف بن الفضل بن الحجاج بن علي بن يحيى بن القاسم بن يوسف
ابن يحيى المنصور بن أحمد الناصر بن يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم
ابن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن السبط بن أمير المؤمنين علي بن
أبي طالب ، اشتهر بابن الوزير، اليمني ، الصنعائي

مولده :

ذكر أكثر الذين ترجموا له أنه — رحمه الله تعالى — قد ولد في شهر
رجب الفرد من عام ٧٧٥ خمس وسبعين وسبعائة من الهجرة (١)

دراساته وأساتذته :

درس رحمه الله العلوم في صنعاء وفي غيرها من بلاد اليمن ، ثم درس بمكة
المكرمة ، وشيوخه في الحالين من جلة العلماء الذين تشد إليهم الرجال ، ويأخذ
عنهم أعلام الرجال .

ومن أشهر أساتذته أخوه السيد الهادي بن إبراهيم ، والقاضي العلامة محمد

(١) ذكر السخاوي في الضوء اللامع أنه ولد في عام ٧٦٥ من الهجرة

تقريباً ، وهذا يخالف قول كل من ترجم له .

ابن حمزة بن مظفر ، وعن هذين أخذ علوم الأدب والعربية ، ومنهم العلامة
على بن عبد الله بن أبي الخير الجيني ، والقاضي العلامة عبد الله بن الحسن
الدواري الضعدي ، وعلى هذين تلقى علم الأصول وعلم الفروع . ومنهم السيد
على بن محمد بن أبي القاسم الحسني ، وعلى هذا الشيخ العلامة تلقى التفسير وأصول
الفقه ، ومن شيوخه السيد العلامة الناصر بن أحمد بن الامام المطهر الحسني ،
والشيخ نفيس الدين سليمان بن إبراهيم العلوي التعزى ، وكل هؤلاء من أكابر
علماء عصره ببلاد اليمن صنعاء وصعدة وغيرهما من بلاد اليمن .

ومن شيوخه ببلد الله الحرام مكة المكرمة الشيخ المحدث محمد بن عبد الله
والشيخ نجم الدين محمد بن أبي الخير القوصي الشافعي ، والشيخ زين الدين
محمد بن أحمد الطبري ، والشيخ محمد بن أحمد بن إبراهيم المعروف بأبي اليمن
الشافعي ، والشيخ علي بن مسعود بن علي بن عبد المعطي الأنصاري المالكي ،
والشيخ أبو الحسين بن الحسين بن الزين محمد القطب القسطلاني ، والشيخ
علي بن أحمد بن سلامة المكي الشافعي ، وجار الله بن صالح الشيباني ، والشريف
أحمد بن علي الحسني الشهير بالفاس ، واستجاز منهم ومن غيرهم من علماء الحرمين
ثناء العلماء عليه :

قال العلامة المحقق الحافظ ابن حجر في أثناء ترجمة أخيه وشيخه الهادي
ابن إبراهيم ما نصه « وله (يريد للهادي) أخ يقال له محمد (هو الذي نترجمه
هنا) مقبلٌ على الاشتغال بالحديث ، شديد الميل إلى السنة ، بخلاف أهل
بيته » اهـ .

وقال عنه الامام الشوكاني : « هو الامام الكبير ، المجتهد المطلق ،
المعروف بابن الوزير ، تبحر في جميع العلوم ، وفاق الأقران ، واشتهر صيته ،
وبعد ذكره ، وطار علمه في الأقطار »

مصنفاته :

له المصنفات البديعة ، والتأليف الفائقة ، التي تدل على سعة الاحاطة ، ونفاذ البصيرة ، وقوة العارضة في الحجاج ، وسلامة العقيدة ، فوق ما تدل على الاجتهاد والبراعة ، ونحن نذكر هنا ما وصل إلى علمنا منها مرتباً على حروف المعجم :

ففيها كتاب « الأمر بالعزلة في آخر الزمان » واشتهر هذا الكتاب باسم « أنيس الأكياس ، في الاعتزال عن الناس » .

ومنها « إيثار الحق على الخلق ، في رد الخلافات إلى المذهب الحق » وهو كتاب جليل القدر ، عظيم الفائدة ، وقد أراد بتصنيفه رفع الخلاف بين فرق هذه الأمة . وهو يقول في هذا الكتاب (١) « وإنما جمعت هذا المختصر المبارك - إن شاء الله - لمن صنفت لهم التصانيف ، وعينت بهدايتهم العلماء ، وهم من جمع خمسة أوصافٍ معظمها الاخلاصُ والفهم والانصاف ، ورابعها - وهو أقلها وجوداً في هذه الأعصار - الحرصُ على معرفة الحق من أقوال المختلفين ، وشدة الداعي إلى ذلك الحامل على الصبر والطلب كثيراً وبذل الجهد في النظر على الانصاف ، ومفارقة العوائد ، وطلب الأوابد ، فان الحق في مثل هذه الأعصار قلما يعرفه إلا واحد بعد واحد ، وإذا عظم المطلوب قل المساعد » اهـ وقد جعل منهجه في هذا الكتاب ما أوصى به في قوله (٢) « ينبغي من كل مكلف أن يطرح العصبية ، ويصحح النية ، ويستعمل النظر بالفطرة التي فطر الله الناس عليها ، ولا يقدم عليها ما لقنه أهل مذهبه ، فانه إذا نظر كذلك في كل أمرين متضادين فيما يحتاج إليه يجد ترجيح الحق منهما على الباطل بيناً

(١) انظر إيثار الحق (ص ٢٤)

(٢) انظره (ص ٣٢)

لا يدفع ، مكشوفاً لا يتنقع » اهـ . وفي هذا الكتاب يقول بعض علماء أهل عصرنا : « لا نحضرنا عبارة تنفي بوصف هذا الكتاب ، وإنما أقول بوجه الاجمال : إنه كتاب لم ينسج على منواله ، ولم يأت أحد من المتكلمين بمثاله ، ولم أقل ذلك رجماً بالغيب ، والعيان أكبر شاهد . ولمؤلفه كتب أخرى يحيل عليها في هذا الكتاب ، ومن أهمها العواصم والقواصم ، وكلها تدل على أنه من أرباب الاجتهاد المطلق ، وهو جدير بذلك » اهـ .

ومن مصنفاته كتاب « البرهان القاطع » ، في إثبات الصانع ، وجميع ما جاءت به الشرائع » قالوا : إنه ألفه في سنة ٨٠١ إحدى وثمانمائة من الهجرة . ومنها كتاب « التأديب الملوكوتى » قالوا : إنه كتاب مختصر ، لكنه أتى فيه بالمعائب والغرائب .

ومنها كتاب « التحفة الصفية » ، في شرح الآيات الصوفية » .

ومنها كتاب « ترجيح أساليب القرآن ، على أساليب اليونان » قالوا : إنه كتاب في غاية الافادة والاجادة ، على أسلوب لا يقدر على مثله إلا مثله . ولم أطلع على هذا الكتاب ، ولكنى أراه في كتابه « إيشار الحق » الذى قدمنا ذكره ينمى على المتكلمين اشتغالهم بالمقدمات الفلسفية التى أخذوا أكثرها عن اليونان ويذكر أنها تخالف الفطرة الجليلة التى ترجع إليها المعارف الاسلامية ، قتره يقول « ولعل كثيراً من النظائر المتأخرين يعترف بأنها (يريد القواعد الفلسفية) مخارات ومجاهل لا هداية للعقول فيها إلى اليقين ، ثم يعتقد أن عقائده المبنية عليها صحيحة قطعية ، وهذه غفلة عظيمة ، فان الفرع لا يكون أقوى من الأصل ، لا فى علوم السمع ولا فى علوم العقل ، ثم إن المتكلمين كثيراً ما يقفون المعارف الجليلة الواضحة على أدلة دقيقة خفية ، فيتولد من ذلك مفاسد : منها إيجاب ما لا يجب من الاستدلال وتكلفه وتكليفه المسلمين ، ومنها تكفير من لا يعرف ذلك أو تأثيمه ومعاداته وذلك يؤدى إلى حرام آخر وهو

التفرق الذي نص القرآن على النهي عنه ، ومنها تمكين أعداء الاسلام من التشكيك على المسلمين فيه وفي أمثاله ، ومنها الابتداع وتوسيع دائرته « اه (١) ، وأكبر الظن أنه أراد بكتابه « ترجيح أسلوب القرآن » إشباع البحث في أن منهج القرآن الكريم في الاستدلال على التوحيد ومسائل العقيدة أنجع في تثبيت القلوب على الايمان من مناهج البحث الفلسفية المبنية على مقدمات دون تسليمها خراط القتاد .

ومن مصنفاته « تنقيح الأنظار ، في علوم الآثار » وهو الكتاب الذي تقدم شرحه بين يديك الآن .

ومنها كتاب « الحسام المشهور » وهو كتاب في الرد على الخوارج قصد به تكميل « واضحة المناهج ، وفاضحة الخوارج »

ومنها كتاب « حصر آيات الأحكام الشرعية »

ومنها كتاب « الروض الباسم » وهو مختصر لكتابه « العواصم والقواصم »

الآتي ذكره

ومنها كتاب « العواصم والقواصم » في الذب عن سنة أبي القاسم « وقد أشاد بذكر هذا الكتاب كل من ترجم له ، حتى إن السيد محمد صديق خان ليعرفه بأنه « صاحب العواصم والقواصم » ويقول صاحب « مطالع البدور » بعد أن نقل عبارة الحافظ ابن حجر في شأنه ، ما نصه : « ولو [عرفه] الحافظ ابن حجر بعد أن تبحر في العلوم لأطال عنان قلمه في الثناء عليه ، وكذلك السخاوي لو وقف على العواصم والقواصم لرأى فيها ما يملأ عينه وقلبه » اه . والكتاب يقع في أربعة مجلدات ضخمة

ومن مصنفاته كتاب « قبول البشري ، بالتيسير ليسرى » وقد طبع في

مصر في عام ١٣٤٩ .

ومنها كتاب « القواعد »
ومنها كتاب « مجمع الحقائق والرفائق ، في ممدوح رب الخلائق »
ومنها كتاب « نصر الأعيان ، على شر العميان » وأراد به الرد على
أبي العلاء المعري الشاعر المعروف .

تلامذته :

وقد تلمذ له الكثيرون من العلماء الأعلام ، وتسابق على ورود مشرعه
الجلَّة من ذوى الأفهام ، والمورد العذب كثير الزحام . ونذكر من مشهوري
تلاميذه السيد محمد بن عبد الله بن الهادي الوزير ، والامام الناصر صلاح الدين
محمد بن علي بن محمد ، والسيد عبد الله بن محمد بن المطهر ، والسيد عبد الله بن محمد
ابن سليمان الحمزي .

من ترجم له :

وترجم له قوم من أصحاب المصنفات المعتبرة في التراجم ، وتذكر منهم العلامة
البارع الحافظ ابن حجر ، فقد ترجم له في كتابه « أبناء العمير » وقد أخطأ صاحب
« مطالع البدور » فزعم أن ابن حجر ترجم له في كتابه « الدرر الكامنة » .
ومن ترجم له العلامة السخاوي في كتابه « الضوء اللامع » .
ومنهم القاضي محمد بن علي الشوكاني ، في كتابه « البدر الطالع ، بمحاسن من
بعد القرن السابع » .

ومنهم القاضي الحافظ أحمد بن صالح بن أبي الرجل ، في كتابه
« مطالع البدور » .

ومنهم الحافظ إبراهيم بن القاسم بن المؤيد الحسني ، في كتابه « نسبات
الأسعار ، بطبقات رواة الفقه والآثار » وهو الكتاب المعروف بطبقات الزيدية

ومنهم التقي ابن فهد في معجمه .

ومنهم السيد محمد صديق خان بهادر في كتابه « التاج المكلل ، من جواهر
مآثر الطراز الآخر والأول »

وهذه الترجمة التي عنينا بترتيبها وتنسيقها قد أخذت عن مصنفات
هؤلاء الأعلام .

شعره :

وله شعر كشعر غيره من العلماء ، وأغلب ما نقل إلينا منه في مسائل دينية
تذكر منه قوله :

العلم ميراث النبي ، كذا آتى في النص ، والعلماء هم وراثته
فاذا أردت حقيقة تدرى بها وراثته وعرفت ما ميراثه
ما ورث المختار غير حديثه فينا ، وذاك متاعه وأثامته
فلنا الحديث وراثته نبوية ولكل محدث بدعة أحداثة
وتذكر منه ما أنشده لنفسه في كتابه « إشار الحق » (ص ٤٨) :

فيا عطسات فرجت كل كربة ولم يبق في أيدي الإساءة سوى الصفق
له الحمد منسكين من غير حيلة ولا سبب يجري لى الريق في حلقى
بكن علمت الله علم ضرورة وكم مثلها يجلو الوسوس في الحق

وفاته :

وانتقل إلى جوار ربه في اليوم السابع والعشرين من شهر المحرم من عام ٨٤٠
أربعين وثمانمائة من الهجرة ، وقبره في شالي مدينة صنعاء قرب جامع فروة بن مسيك .
رحمه الله تعالى رحمة واسعة ، وأفاض على قبره شأبيب رضوانه ، وتغمدنا
رأيه بصفوه وغفرانه ، آمين .

ترجمة

العلامة البارع محمد بن إسماعيل الأمير الحسنى الصنعائى
صاحب « توضيح الأفكار »

نسبه :

هو الامام المتقن ، والعلامة المتقن ، البارع فى غالب العلوم ، المحدث ،
الحافظ الضابط ، أبو إبراهيم محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد بن على ، المعروف
كسلفه بالأمير ، الحسنى البنى الكحلانى الصنعائى .

مولده :

ولد رحمه الله بمدينة كحلان — وهى على مسافة ثلاثة أيام من مدينة صنعاء
شمالاً إلى الغرب — فى ليلة الجمعة منتصف جمادى الآخرة من عام ١٠٩٩ تسعة
وتسعين وألف من الهجرة .

نشأته :

ولما كان عام ١١١٠ عشر ومائة وألف من الهجرة ، وسنة إحدى عشرة
سنة ، انتقل والده وأهله إلى صنعاء ، فنشأ بها ، وتعهده أبوه بالتربية والتعليم ،
وأسلمه إلى النحارير من أهل العلم ، حتى تخرج عليهم عالماً فاضلاً يشار إليه بالبنان

أساتذته :

أخذ عن والده النحو والبيان والحديث وأصول الدين ، وأخذ عدة علوم
عن السيد الحافظ زيد بن محمد بن الحسن بن القاسم الحسنى الصنعائى ، ومن
شيوخه السيد صلاح بن الحسين الأخفش الكحلانى ، والسيد عبد الله بن على
الوزير الصنعائى ، والقاضى على بن محمد العنسى

ولما استكمل أدوات التصدر عكف على تدريس العلم وإفادة الراغبين ،
وأشتهر بفتح علم السنة النبوية فقصده الطلاب وانتفعوا به .

تلاميذه :

ومن أجل تلامذته أولاده : إبراهيم ، وعبد الله ، والقاسم . ومنهم السيد
الحسن بن إسحاق بن المهدي ، والسيد إسماعيل بن محمد بن إسحاق ، وغيرهم

مصنفاته :

وله مصنفات كثيرة ، ورسائل عديدة مفيدة في فنون العلوم ، نذكر منها ما يلي

- (١) العنة ، وهو حاشية على شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد
- (٢) سبل السلام ، وهو شرح على بلوغ المرام من أدلة الأحكام لابن حجر
- (٣) التنوير ، وهو شرح على الجامع الصغير في حديث البشير النذير للسيوطي
- (٤) التجبير ، وهو شرح على كتاب « تيسير الوصول إلى جامع الأصول »
- (٥) منحة الغفار ، وهو شرح على كتاب « ضوء الثبارة ، بشرح الأزهاري »
- (٦) جمع الشتيت ، في شرح وذيل أبيات التثبيت
- (٧) نمرات النظر ، في علم الأثر
- (٨) قصب السكر ، نظم نخبة الفكر في علم الأثر للحافظ ابن حجر
- (٩) إسمال المطر ، بشرح نظم نخبة الفكر
- (١٠) توضيح الأفكار ، شرح تنقيح الأنظار في علوم الآثار ، وهو

هذا الكتاب

- (١١) الاحواز ، لما في أساس البلاغة من كناية ومجاز
- (١٢) إجابة السائل ، شرح بغية الأمل . منظومة الكافل في أصول الفقه
- (١٣) فتح الخلاق ، شرح مجمع الحقائق والرفائق في مباح رب الخلاق
- (١٤) المسائل المرضية ، في بيان اتفاق أهل السنة والزيدية

- (١٥) البواقيت ، في المواقيت
(١٦) الروض النضير ، في الخطب
(١٧) إرشاد النقاد ، إلى تيسير الاجتهاد
(١٨) تطهير الاعتقاد ، عن درن الاحاد
(١٩) الروضة الندية ، شرح التحفة العلوية
(٢٠) الأنوار ، على كتاب الايثار
(٢١) إيقاظ الفكرة ، لمراجعة الفطرة
(٢٢) نصره المعبود ، في الرد على أهل وحدة الوجود
(٢٣) السهم الصائب ، في نحر القول الكاذب
شعره :

وله شعر كشعر غيره من العلماء ، نذكر منه قوله :

وخليل رأى من الناس جمعا لا يزالون في الهوى خائضينا
قال : هلا نبيتهم عن هواهم قلت : (ذرهم في خوضهم يلعبونا)
وقوله :

أحبتي حين مالوا عن مواصلي تحيلوا يدعون الذنب من قبلي
قالوا : تناسيت ، قلت : الروح بعدكم قالوا : جفوت ، فقلت : النوم من مقلي
وفاته :

ومات — رحمه الله — بصنعاء في يوم الثلاثاء ثالث شعبان سنة اثنتين
وثمانين ومائة وألف ، ودفن غربي منارة جامع المدرسة بأعلى صنعاء ، عن
ثلاث وثمانين سنة ، وقدرناه جماعة من أكابر العلماء في عصره منهم السيد محمد
ابن هاشم الشامي الحسني الصنعائي ، وضمن قصيدته تاريخ وفاته بقوله :
ولبين من بعدك البشري مؤرخة محمد في جنان الخلد قد وصلا

وصف كتاب « تنقيح الأنظار » وشرحه « توضيح الأفكار » مع وصف
المخطوطين اللذين طبع عليهما هذا الكتاب ، وبيان عملنا فيه .

تنقيح الأنظار :

هو مختصر في أصول الحديث - وهو الذي اشتهر على السنة العلماء باسم
« مصطلح الحديث » - اشتمل على أمهات مسائله ، وعرض آراء العلماء فيه
عرضاً واضحاً ، بحيث يرد كل قول إلى صاحبه ، مع دقة النقل ، ويبين أحياناً
ما في بعض هذه الأقوال من نقص ، ويعترض ويتلمس الجواب أحياناً على بعض
ما يأتي به من اعتراض ، وفي أغلب الأحوال يختار رأياً قد يوافق بعض الأقوال
التي يحكيها وقد يتوسط بين جميعها ، وهو يدل دلالة واضحة على سعة مدارك مؤلفه
وعظيم اطلاعه على كتب القوم ، وعلى أنه لم يصنف كتابه إلا بعد أن فرغ من
دراسة ما صنف قبله واستيعابها فهماً وتحصيلاً .

وفي هذا الكتاب ثلاث ميزات تكفي كل واحدة برأسها لأن تكون باعثاً
على نشره بين الناس في هذا العصر الذي بدأت البلاد العربية تتعرف فيه إلى علوم
أسلافها ، وتود لو أتيح لها أن تقف على آثارها في منظر لا يصد طالب العلم عنها
فأما أول هذه الميزات الثلاث فذكره مذاهب الزيدية وأصحابها بجانب ذكره
لمذاهب غيرهم من أهل الملة الإسلامية ، بحيث يظهر بأدنى تأمل من واقفهم
الزيدية في كل مسألة من مسائل هذا العلم ومن خالفهم فيها .

وأما ثانية هذه الميزات فإنه جمع اصطلاحى علماء أصول الفقه وعلماء أصول
الحديث ، بحيث لا يحتاج المطلع على هذا الكتاب إلى الاختلاف إلى كتب
الفرقيين ، ويبين وجوه الاتفاق بين الاصطلاحين ووجوه الافتراق .

وأما ثالثة الميزات فراجعة إلى نفس المؤلف وقدرته العلمية ، وأنه بلغ مرتبة
الترجيح ، إن لم تقل كما قال بعض من ترجم له إنه وصل إلى مرتبة الاجتهاد المطلق

وقد مكنته هذه المقدرة العلمية من أن يوازن بين الآراء المختلفة ، ويذكر ما يلزم على بعضها من اللوازم الفاسدة ، ويزيف بعض هذه الآراء ، ويقوى بعضها الآخر .

كل هذا يذكره المؤلف في عبارة موجزة سهلة دقيقة الدلالة على ما يريد .
توضيح الأفكار :

أما كتاب توضيح الأفكار فلست أجد عبارة أدق في التعبير عنه من هذه العبارة الصغيرة التي اختارها مؤلفه لتسميته ، فهو حقاً « توضيح الأفكار » ولو أن عالماً ضليعاً قرأ هذا الكتاب من غير أن يكون قد عرف اسمه ثم أراد أن يبين ما فيه بيانا دقيقاً بأصغر عبارة لما وسعه إلا أن يقول : إن هذا الكتاب توضيح وافٍ للأفكار العظيمة التي اشتمل عليها كتاب تنقيح الأنظار .

وفي الحق أن كتاب « تنقيح الأنظار » اشتمل على أنظار عالية وأفكار دقيقة ، وأن هذه الأنظار وهذه الأفكار كانت بحاجة إلى من يجليها ويبسطها ويبين مآخذها ومراميها ، ويفصل مجلاتها ، ويفتح مقفلاتها ، وقد هيأ الله تعالى لهذه المباحث أبا عنترتها ، ومن مثل العالم المتقن محمد بن إسماعيل الأمير الحسنى الصناعى سعة إطلاع وقوة باع ؟

ولقد كان الشارح المحقق في كتابه هذا — كما عهد فيه في مؤلفاته كلها — الرجل العارف بما قيل ، ولم قيل ؟ وماذا فيما قيل مما يرد عليه أو يدفع عنه أو يدفع به ؟ . وكان — مع ذلك كله — رجلاً حر الرأى : يوافق المصنف ما وافق الحق في نظره ، ويخالفه ما انحرف عما يعتقده صواباً . ويبين ما في عبارة المؤلف من قصور عن تأدية المعنى الذى يحوم حوله ، وما فيها من استيعاب أحيانا . وكنت أود أن أقفك على أمثلة لما تشير إليه هذه العبارات الجملة ، ولكنى أضع بين يديك الكتاب كله لتقرأه ، وأنت — إن شاء الله — واجد في كل مبحث من مباحثه مثالا يدل على صدق ما ذكرت

المخطوطتان :

تفضل العالم المحقق القاضي محمد بن عبد الله بن الحسين العمري اليميني فأحضر لنا نسختين مخطوطتين من الكتاب : أما إحداها فكانت في ملكه الخاص ، وهي تقع في خمس وسبعين وستائة صفحة من القطع المتوسط ، وقد فرغ ناسخها من كتابتها في شهر ربيع الثاني من عام ١٣٥٥ من الهجرة ، وذكر أنه نسخها بعناية « صني الاسلام أحمد بن الحاج أحسن السرجي » ومع أن هذه النسخة قد كتبت بخط واحد فان كتابتها مختلفة ، فترى في بعض صحائفها ستة وعشرين سطرا وفي بعضها الآخر ثلاثة وعشرين سطرا ، وترى حروفها دقيقة أحيانا ومبسوطة أحيانا أخرى ، وقد كثر في هذه النسخة التحريف والسقط . وأما النسخة الأخرى - وهي المعتمدة للمراجعة - فكانت في ملك العلامة محمد بن محمد بن يحيى زبارة الحسني الصنعائي ، وهي نسخة قديمة كتبت في عصر مؤلفها ، وقد عني ناسخها بها عناية فائقة ، وعني بعد ذلك بمراجعتها على الأم الذي نقل عنه ، ويظهر من حالها أنها مما تداولته أيدي علماء فحول ، فانك لتجد آثار الضبط في هذه النسخة واضحة جلية ، وقد كتبت على هوامشها تقييدات تدل على أن كاتبها من أهل هذا الفن المجيدين ، ولم يخالف هذه النسخة إلا في مواضع قليلة جدا بعد وضوح الخطأ ، وقد نبهنا عليها

عملنا في هذا الكتاب :

وقد راجعت هذا المطبوع على النسختين المذكورتين مراجعة دقيقة ، ثم راجعت نقول الكتاب على الأصول التي أخذت عنها ، وضبطت ما احتاج إلى الضبط منه ، ورقمت الكتاب كله ليصلح للقراءة الميسرة ، وعلقت عليه هوامش قليلة ، وكل ما فيه من صواب فهو من توفيق الله تعالى ، وما فيه من زلل فمن نفسي بعد أن بذلت الوسع ، والله تعالى لا يكلف نفسا إلا وسعها .